الأمم المتحدة

A/78/PV.103

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثامنة والسبعون

الجلسة العامة **103**

الثلاثاء، 13 آب/أغسطس 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس: السيد فرانسيس . . . . . (ترينيداد وتوباغو)

افتتحت الجلسة الساعة 10/05.

البند 18 من جدول الأعمال (*تابع*)

التنمية المستدامة

مشروعا القرارين (A/78/L.95 **و** A/78/L.99)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أوزبكستان ليعرض مشروع القرار A/78/L.95.

السيد لاباسوف (أوزبكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/78/L.95، المعنون "تعزيز الإدارة المستدامة للغابات، بما في ذلك التحريج وإعادة التحريج في الأراضي المتدهورة، بما فيها الأراضي الجافة، كحل فعال للتحديات البيئية".

وأعرب عن امتناني لجميع الدول الأعضاء والدول المراقبة، بما في ذلك حوالي 90 من مقدمي مشروع القرار، لدعمهم ومشاركتهم النشطة في عملية التفاوض. وقد ساعدت كل مدخلات وتوصيات الوفود على جعل النص موجزاً ومركّزاً وعملي المنحى.

وبينما نكافح من أجل تقليل الآثار السلبية لتغير المناخ، من بين أمور أخرى، فإن الغابات والأشجار تعمل كحلول فعالة قائمة على الطبيعة. فهي تغطي ما يقرب من 31 في المائة من العالم وهي موطن لأكثر من 80 في المائة من جميع الحيوانات والنباتات على اليابسة. وتحتوي الغابات على أكثر من نصف مخزون الكربون العالمي في التربة والغطاء النباتي. والأشجار تنقي هواءنا، وتساعد على تنظيم المناخ، والحماية من المخاطر الطبيعية، ومنع تآكل التربة، والحفاظ على دورة المياه، وزيادة التنوع البيولوجي، ودعم الاقتصاد وتحسين صحة النظم البيئية. وكل هذه الفوائد تستلزم جعل الإدارة المستدامة للغابات عنصراً هاماً في الاستجابة للتحديات العالمية وتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

ويشهد العالم طفرة في زراعة الأشجار. والغالبية العظمى من البلدان تعمل على تحقيق أهداف طموحة في مجال الغابات على المستوى الوطني. وتتضافر جهود أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمعات المحلية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة http://documents.un.org

والمنظمات الشبابية والعلمية والأكاديمية والخيرية، لتعزيز الإدارة المستدامة للغابات.

ويسرني أن أشير إلى أن أوزبكستان تقوم أيضًا بتنفيذ برنامج التشجير الواسع النطاق ياشيل ماكون – أي ”المساحات الخضراء“ – الذي طرحه فخامة الرئيس شوكت ميرزيوييف. ويهدف البرنامج إلى زراعة بليون شجرة في جميع أنحاء البلاد. وقد شجّرنا أكثر من مليوني هكتار في قاع بحر آرال الجاف، الذي كان في يوم من الأيام رابع أكبر بحيرة داخلية في العالم، والذي فقد 90 في المائة من حجمه الأصلي جراء كارثة بيئية. وتسهم الأشجار المزروعة في الحد من العواصف الرملية الضارة، وتحسين النظام البيئي، وإدرار دخل للمجتمعات المحلية، وخاصة النساء.

وقد استرشدنا في تقديم مشروع القرار بالتطلعات البسيطة والنبيلة المتمثلة في تعزيز الإدارة المستدامة للغابات وغرس الأشجار لصالح الناس والطبيعة. ولا سبيل إلى الحياد المناخي بدون الغابات والأشجار. ويستند النص إلى القرارات والمقررات التوافقية للجمعية العامة والكيانات البيئية ذات الصلة، والأهم من ذلك الوثائق الختامية للدورة التاسعة عشرة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات.

ويشدد مشروع القرار على دور الغابات والأشجار في التخفيف من آثار تلوث الهواء والمياه والتربة، وزيادة التنوع البيولوجي، والمساهمة في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، وتوفير فرص للحراجة الزراعية والسياحة البيئية. كما يشدد مشروع القرار على أهمية تعزيز التعاون الدولي، وكذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص على جميع المستويات.

ويكمن في صميم مشروع القرار المبدأ الأساسي المتمثل في غرس الشجرة المناسبة في المكان المناسب للسبب المناسب. ولذلك، يؤكد المشروع من جديد على مساهمة الحلول القائمة على الطبيعة والنهج القائمة على النظم الإيكولوجية في مكافحة التصحر وعكس اتجاه تدهور الأراضي وفقدان التنوع البيولوجي. ونعتقد أنه بالإرادة السياسية القوية والجهود الجماعية يمكننا الاستفادة من المنافع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الهائلة للإدارة المستدامة للغابات والتحريج وإعادة التحريج.

إن اعتماد مشروع القرار من قبل الهيئة الرئيسية لتقرير السياسات في الأمم المتحدة سيرسل إشارة قوية إلى المجتمع العالمي، تؤكد مرة أخرى التزامنا بحماية الطبيعة من أجل الأجيال الحالية والمستقبلية. ونعرب عن خالص امتناننا للبلدان التي قدمت مشروع القرار بالفعل، ونشجع البلدان الأخرى على أن تفعل ذلك.

وفي الختام، أدعو جميع الوفود، حال اعتماد مشروع القرار، إلى تعبئة جهودنا لترجمة التزاماتنا إلى أفعال.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة فرنسا لتعرض مشروع القرار A/78/L.99.

السيدة برودهورست إستيفال (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): يشرفني، بالنيابة عن طاجيكستان وبلدي، فرنسا، أن أعرض مشروع القرار A/78/L.99، الذي ستعلن الجمعية العامة بموجبه الفترة من 2025 إلى 2034 عقدا للعمل لعلوم الغلاف الجليدي.

تعد الأنهار الجليدية والقطبين من أوائل ضحايا تغير المناخ. ودورها في تنظيم المناخ ومستويات المحيطات والحفاظ على التنوع البيولوجي يتعرض للتهديد بشكل متزايد. ويعد الحفاظ عليها عاملاً رئيسياً في التخفيف من ظاهرة الاحتباس الحراري؛ وتساعد هذه المناطق على استقرار النظام المناخي العالمي، وسيكون لاختفائها عواقب لا يمكن التنبؤ بها على الحياة على الأرض.

كما تمثل الأنهار الجليدية والقطبين تحدياً كبيراً للتكيف مع المناخ. نحن نعلم أن ذوبان الجليد وارتفاع منسوب مياه البحر يهددان حياة مئات الملايين من البشر. واختفاء نصف الأنهار الجليدية في العالم هذا القرن يمثل تحدياً هائلاً للسكان الذين يعتمدون عليها، ولا سيما بليوني نسمة الذين يحصلون على المياه العذبة مباشرة من جريان الأنهار الجليدية. ويشكل ذوبان التربة الصقيعية مخاطر كبيرة من حيث إطلاق ثاني أكسيد الكربون وزيادة مخاطر الكوارث الطبيعية. لذلك فإن الحفاظ عليها أمر ضروري.

والغلاف الجليدي – المكونات المتجمدة لنظام الأرض، والتي تقع بشكل رئيسي على سطح الأرض وتحته – يعد موردًا أساسيًا لتوازن كوكبنا. ولئن كانت ظاهرة ذوبان الجليد لا رجعة فيها تقريبًا، فإن أخذ الغلاف الجليدي ككل في الاعتبار ما زال يمكن أن يحدث فرقًا في تجنب وقوع كارثة وتمكين النظم الإيكولوجية والسكان من التكيف.

وقد اجتمع مئات العلماء من جميع أنحاء العالم وممثلو الحكومات والمجتمع المدني في باريس في قمة كوكب واحد – القمة القطبية في نوفمبر/تشرين الثاني 2023 ومنتدى الأنهار الجليدية، الذي عقد خلال المؤتمر الدولي الرفيع المستوى الثالث بشأن العقد الدولي للعمل "المياه من أجل التنمية المستدامة"، 2018–2028، لتقييم الانهيار المتسارع للغلاف الجليدي، وتعزيز التعاون من أجل التنفيذ الناجح للسنة الدولية للحفاظ على الأنهار الجليدية، 2025، وسد الفجوة بين البيانات والمعرفة، مع التركيز على الغلاف الجليدي.

وفي مؤتمر قمة الكوكب الواحد – القمة القطبية، أطلق أكثر من 30 دولة، بدعم من اليونسكو والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية وبدفع من رئيس الجمهورية الفرنسية، نداءً دوليًا من أجل القطبين والأنهار الجليدية، مع الالتزام بإطلاق عقد من علوم الغلاف الجليدي من 2025 إلى 2034. والهدف من ذلك هو تكثيف التعاون العلمي الدولي وتخصيص موارد مالية متزايدة لتحسين حماية البيئة في تلك المناطق وإطلاق إجراءات جديدة للتكيف مع تغير المناخ، على سبيل المثال في مواجهة ارتفاع منسوب مياه البحر.

وسيوفر عقد الأمم المتحدة الزخم والعزم السياسي اللازمين لجعل هذه المسألة أولوية في جدول الأعمال المتعدد الأطراف. وسيقدم المؤتمر الدولي المعني بالحفاظ على الأنهار الجليدية، الذي سيعقد في طاجيكستان في عام 2025، إسهاما هاما في هذا الصدد. فلنجعل من هذا العقد دليلاً على الكيفية التي تمكننا بها الأمم المتحدة من المضي قدماً في مجال التعاون العالمي من أجل العلم والبيئة.

وفي الختام، اسمحوا لي مرة أخرى، باسم فرنسا وطاجيكستان، أن أعرب عن خالص امتناننا لجميع الوفود على المقترحات البناءة والقيمة والمرونة التي أبدتها خلال المفاوضات غير الرسمية. كما نتوجه بالشكر الخاص إلى اليونسكو والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، بوصفهما الوكالتين الرائدتين في تنفيذ العقد، على دعمهما لهذه العملية الهامة. ونحن نتطلع إلى العمل مع جميع الدول الأعضاء، ووكالات الأمم المتحدة، ولا سيما اليونسكو والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، وكذلك أصحاب المصلحة المعنيين، لا سيما ضمن مجموعة أصدقاء الأنهار الجليدية، لتحقيق أهداف العقد وغاياته.

كما نود أن نشكر جميع الدول الأعضاء التي شاركت في تقديم مشروع القرار، وعددها الآن 64 دولة، وندعو الدول الأخرى للانضمام إلى المبادرة اليوم. الأجيال القادمة تعتمد علينا. وسيكون من دواعي الشرف أيضا أن نتمكن من الاعتماد على دعم الجمعية بالإجماع حتى يتسنى اعتماد مشروع القرار A/78/L.99 بتوافق الآراء.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): نشرع في النظر في مشروعي القرارين A/78/L.95 و A/78/L.99.

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعلن أنه، منذ تقديم مشروع القرار A/78/L.95، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة في الوثيقة، انضمت البلدان التالية إلى مقدمي مشروع القرار: أرمينيا، إريتريا، إستونيا، ألبانيا، أنتيغوا وبربودا، أندورا، إندونيسيا، أنغولا، أيرلندا، آيسلندا، باراغواي، باكستان، بلغاريا، بوتان، البوسنة والهرسك، بولندا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بيرو، بيلاروس، تشاد، تشيكيا، توغو، تونس، تيمور – ليشتي، جامايكا، الجبل الأسود، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جورجيا، الدانمرك، دومينيكا، زمبابوي، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفس، سلوفاكيا، سورينام، سيشيل، صربيا، الصين، غامبيا، غينيا – بيساو، فرنسا، قبرص، كابو فيردي، كوستاريكا، الكونغو، كيريباس، لبنان، لكسمبرغ، ليسوتو، مقدونيا الشمالية، موريشيوس، موناكو، نيبال، اليونان

وأود أن أعلن أنه، منذ تقديم مشروع القرار A/78/L.99، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة في الوثيقة، انضمت البلدان التالية إلى

مقدمي مشروع القرار: الاتحاد الروسي، إسبانيا، إستونيا، أفغانستان، ألبانيا، الإمارات العربية المتحدة، أنغولا، أوروغواي، أيرلندا، باكستان، البحرين، البرتغال، بلجيكا، بليز، البوسنة والهرسك، بولندا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بيلاروس، تركمانستان، تونس، الجبل الأسود، جزر القمر، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، جورجيا، جيبوتي، زمبابوي، سري لانكا، سلوفاكيا، السنغال، سيشيل، صربيا، الصين، غابون، غيانا، الفلبين، فييت نام، قبرص، كابو فيردي، كرواتيا، كولومبيا، الكونغو، لبنان، لكسمبرغ، ماليزيا، المغرب، مقدونيا الشمالية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النمسا، نيبال، الهند، هندوراس، اليونان

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): نشرع الآن في النظر في مشروعي القرارين A/78/L.95 و A/78/L.99.

تبت الجمعية في مشروع القرار A/78/L.95، المعنون "تعزيز الإدارة المستدامة للغابات، بما في ذلك التحريج وإعادة التحريج في الأراضي المتدهورة، بما في ذلك الأراضي الجافة، كحل فعال للتحديات البيئية".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار A/78/L.98؟

اعتمد مشروع القرار A/78/L.95 (القرار 320/78).

الرئيس: تبت الجمعية العامة في مشروع القرار A/78/L.99، المعنون "عقد العمل من أجل علوم الغلاف الجليدي، 2025-2034".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار A/78/L.99؟

اعتمد مشروع القرار A/78/L.99 (القرار 321/78).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند 18 من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند 7 من جدول الأعمال (*تابع*)

تنظيم الأعمال وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود

الرئيس (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلم بالإنكليزية*): يذكر الأعضاء أن الجمعية اختتمت نظرها في البند الفرعي (ب) من البند 18 من جدول الأعمال في جلستها العامة المائة المعقودة في 16 تموز/يوليه 2024. ولكي تبت الجمعية في مشروع القرار A/78/L.98، لا بد من إعادة فتح باب النظر في البند الفرعي (ب) من البند 18 من جدول الأعمال.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إعادة فتح باب النظر في البند الفرعي (ب) من البند 18 من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند 18 من جدول الأعمال (*تابع*)

التنمية المستدامة

(ب) متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

مشروع قرار (A/78/L.98)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/78/L.98.

أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلم بالإنكليزية*): يُدلى بالبيان الشفوي التالي في سياق المادة 153 من النظام الداخلي للجمعية العامة. وقد تم توزيعه على الدول الأعضاء.

سيترتب على الطلبات المشار إليها في الفقرات 9 و 10 و 12 و 13 و 14 و 16 و 17 و 18 و 23 من مشروع القرار

A/78/L.98، المعنون "مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد"، أنشطة جديدة في عام 2025 والسنوات اللاحقة، تشمل، في جملة أمور، دعم صيانة مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد وتحسينه في المستقبل، بما في ذلك دعم الخدمات الفنية وخدمات المؤتمرات للجنة الإحصائية وفريق استشاري مستقل من الخبراء، فضلا عن تقديم الدعم التقني لوضع موجزات قطرية عن مدى الضعف والقدرة على التكيف. ومن شأن اعتماد مشروع القرار أن تترتب عليه آثار في الميزانية بالنسبة لموارد إضافية في حدود 000 210 دولار إلى 000 260 دولار في عام 2025، وفي حدود 000 40 دولار إلى 000 440 دولار سنوياً في السنوات اللاحقة، مع الإشارة إلى أن الحد الأعلى لهذا النطاق يتعلق بعام 2027، عندما يُتوخى إجراء الاختبار التجريبي للموجزات القطرية لقابلية التأثر والقدرة على التكيف. وستوضع تقديرات تفصيلية للتكاليف بعد إجراء مزيد من المشاورات الداخلية في الأمانة العامة.

وإذا اعتمدت الجمعية العامة مشروع القرار المتعلق بتنشيط أعمال الجمعية العامة، سيُقدم تقرير تقديري منقح لتنظر فيه الجمعية العامة عن طريق اللجنة الخامسة خلال الجزء الرئيسي من دورتها الثامنة والسبعين، يتضمن تفاصيل الاحتياجات التي سيُطلب لها اعتماد إضافي لعام 2024. وستعرض الاحتياجات لعام 2026 وما بعده في الميزانيات البرنامجية المقترحة لكي تنظر فيها الجمعية العامة في السنوات المعنية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تبت الجمعية في مشروع القرار A/78/L.98، المعنون "مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار A/78/L.98؟

اعتمد مشروع القرار A/78/L.98 (القرار 322/78).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن أعطي الكلمة لتعليلات الموقف، هل لي أن أذكّر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر على 10 دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد لوتيرو (ساموا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن أعضاء تحالف الدول الجزرية الصغيرة.

لقد شرعت أممنا المتحدة في مسيرة منذ أربع سنوات لتقديم الأساس التجريبي لما نعرف أنه أمر صحيح – وهو أن النهج الأحادي الطبقة للتنمية لا يصلح للغرض. وقد دعت الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى العمل الرائد الناشئ بشأن مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد، ووضعه الفريق الرفيع المستوى المعني بوضع مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد للدول الجزرية الصغيرة النامية، ووافقت عليه الجمعية العامة الآن، والذي جمع بين سنوات من الاعتبارات التقنية والسياسية.

وكما ذكّرنا الشاعر فيكتور هوغو، "لا يوجد شيء آخر في العالم أقوى من فكرة حان وقتها". وبالتالي فإن هذا المؤشر، من خلال مجمله ومكوناته، يتيح الفرصة لتوفير السياق عند السعي لتحقيق التنمية المستدامة. إنه يمنحنا فهمًا أفضل لنقاط ضعفنا الفردية والجماعية حتى نتمكن من أن نضع أنفسنا في وضع أفضل للقرارات التي نتخذها، والأهم من ذلك القرارات التي تُتخذ بالنيابة عنا.

لتصور قوة المؤشر بشكل كامل يحتاج المرء فقط إلى النظر في أربع فترات زمنية. الأولى كانت عالم سنة 1994، حيث تبنى المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية – وهو أول مؤتمر دولي بشأن هذه الدول – الاتفاق على أن أوجه الضعف التي تواجهها مجموعة الدول هذه تستدعي اتباع نهج أكثر إنصافًا. ثانيًا، أظهرت ذروة جائحة مرض فيروس كورونا بشكل صارخ ضعف اقتصادات وسبل عيش هذه الدول الجزرية. وأصبح هذا الأمر عند ظهوره الأساس المنطقي الأكثر إلحاحًا للشروع في العمل على تنفيذ المؤشر وتحفيز الأمم المتحدة للعمل عليه. والفترة الثالثة هي الحاضر، حيث لم تسد العدالة بل وتبدو أن التحديات قد اتسعت، حيث يمكن للكوارث أن تؤخر التنمية، ويتسبب تغير المناخ في خسائر، وتطغى مدفوعات الديون على الإنفاق الإنمائي. والرابعة هي فترة تحقيق المستقبل الذي ننشده لجميع دول وشعوب العالم.

يتيح لنا اليوم فرصة أخرى للوفاء بالتزاماتنا العالمية تجاه بعضنا البعض. فيمكننا هنا في عام 2024، وبعد عقود من التعنت، أن نلتزم

بتنمية الدول الجزرية الصغيرة النامية. وأن نبدأ من جديد من خلال توظيف هذا المؤشر.

لا ينظر تحالف الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى العالم نظرة وردية. ونحن نعلم أن هذا المؤشر لن يزيل النظام الذي نعرفه. يأمل التحالف أن يوفر المؤشر بدلاً من ذلك أبعادًا وسياقًا وأن يؤدي إلى تفكير أعم وأعمق في حدود الضعف في التنمية. ويثق التحالف في أن هذا الإنجاز الذي تحقق بشق الأنفس لن يُشاد به ليتم التخلي عنه كما لو كان وضع المؤشر هو المكسب الوحيد. وتماشياً مع مبادئ القرار 322/78 يدعو التحالف إلى الاختبار الفوري للمؤشر من قبل منظومة الأمم المتحدة والجهات المانحة والمصارف الإنمائية والمؤسسات المالية. ونتمنى أن نرى تطبيق المؤشر في سياقات واقعية، وأنه من خلال اختباره وتنقيحه في نهاية المطاف يطلق العنان لطريقة جديدة للتفكير والعمل بشأن التنمية – نهج جديد يعود علينا جميعًا بالفائدة ونحن نعمل معًا للتصدي للتحديات المشتركة التي يواجهها عالمنا.

قد تبدو تعددية الأطراف شديدة البطء لدرجة الظن خطأ بأنها إهمال. والطريقة الوحيدة لتبديد هذه الفكرة هي العمل – العمل لتحقيق العدالة؛ والعمل من أجل التنمية التي نسعى إليها جميعًا؛ والعمل بعزم من أجلنا جميعًا.

يرحب التحالف بهذا اليوم بقدر كبير من الإشادة. فنحن نعتبره تتويجًا لمناصرة وعمل الكثيرين من خارج مجموعتنا ونقطة انطلاق نحو مستقبل أفضل. إنها الذروة والنشأة. نشكر الأمين العام على مشاطرته رؤيتنا، ونشكر الرئيسين المشاركين وأعضاء الفريق الرفيع المستوى، الذين أنتجوا مجموعة أعمال ريادية، ونشكر الميسرين المشاركين للعملية الحكومية الدولية، أنتيغوا وبربودا والبرتغال، اللذين دشنا مع الجمعية العامة حقبة جديدة. أشكرهم جميعا.

السيد رينولدز (استراليا) (*تكلم بالإنكليزية*): يسعدنا أن نكون هنا اليوم لاتخاذ القرار 322/78 وأن ندلي بهذا البيان القصير بالنيابة عن كندا وأستراليا ونيوزيلندا.

لقد شاركنا بنشاط في وضع مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد. فنحن ندرك أن القرارات المتعلقة بأهلية الحصول على الدعم الدولي لا ينبغي أن تعتمد فقط على مقاييس الدخل، مثل الدخل القومي الإجمالي. وستواصل كندا وأستراليا ونيوزيلندا الدعوة إلى تحسين فهم الضعف في كل النظام المتعدد الأطراف والمنظمات الدولية. نحن نرى أن اتخاذ القرار هو خطوة أولى مهمة ونؤيد البيان الذي أُدلي به اليوم نيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة حول الحاجة إلى بدء تجريب هذا المؤشر دون تأخير.

السيدة ويليامز (سانت كيتس ونيفس) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية.

السيدة ويليامز (سانت كيتس ونيفس) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية. ونؤيد البيان الذي أدلي به بالنيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة.

هذه لحظة حاسمة بالنسبة للجماعة الكاريبية. إنها لحظة تتلاقى فيها الإرادة السياسية والواقع، وتعكس التطلعات المشتركة على مدى العقود الثلاثة الماضية لأكثر مجموعة من البلدان ضعفاً. وتقف الجماعة الكاريبية أمام الجمعية العامة متواضعة لكنها مصممة على أن يجد مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد مكانه الصحيح، راسخاً في التاريخ ومتفقاً عليه بتوافق الآراء داخل الجمعية العامة. إن اعتماد هذا المؤشر اليوم هو أكثر من مجرد أمر رمزي لبلداننا. قد تكون أراضينا صغيرة الحجم، لكن التحديات التي نواجهها هائلة. إننا نسير في طريق محفوف بالمخاطر، تحت رحمة الفوضى المناخية وقوى الطبيعة القاسية. وكما يذكّرنا الأمين العام أنطونيو غوتيريش بشكل مؤثر، فإن حالة الطوارئ المناخية هي سباق نخسره، لكنه سباق يمكننا الفوز فيه.

لا تزال اقتصاداتنا هشة في مواجهة مواطن ضعفنا. بالنسبة للجماعة الكاريبية، هذه ليست شواغل بعيدة. بل هي التيارات ذاتها التي تشكل وجودنا اليومي ومصيرنا الجماعي. فالتحديات التي نواجهها، من ارتفاع منسوب مياه البحر إلى الأعاصير المدمرة إلى الديون المعوقة، لا تعرف حدودًا، ويجب أن تكون استجابتنا بالمثل شاملة وجامعة. يقدم

هذا المؤشر إطار عمل شاملا وجامعا يتجاوز المقاييس التقليدية لسبر أغوار التعقيد الحقيقي لمواطن ضعفنا. وهو يتيح للمجتمع الدولي أن ينظر بعمق أكثر وأن يتفهم محنتنا والحاجة الملحة للدعم والاستجابة المصممين خصيصاً.

يجب دمج هذا المؤشر في نسيج عمليات صنع القرار العالمي، وأن يؤثر على السياسات ويوجه تخصيص الموارد. ويجب أن يكون بمثابة أداة للدعوة وإطار لحشد الدعم المالي الدولي. وتدعو الجماعة الكاريبية الدول الأعضاء وجميع أصحاب المصلحة إلى تعميق فهمهم للمؤشر والتفاعل معه. دعونا نقيم تعاوناً وشراكات تتجاوز الحدود الجغرافية، وتقوم على الاحترام المتبادل والمسؤولية المشتركة. يجب علينا تعزيز القدرة على الصمود وتقوية قدرات التكيف والاستثمار في التنمية المستدامة والشاملة للجميع. وهذا المؤشر هو إحدى الأدوات في ذلك النهج.

يجب علينا أيضًا أن نضمن إيصال وإسماع أصوات الفئات الأكثر ضعفًا. ولا يقتصر ذلك على الدول الجزرية الصغيرة النامية فحسب، بل يشمل أيضًا الدول النامية الضعيفة الأخرى. يجب أن يكون الإنصاف والعدالة أساس تصدينا الجماعي لمواطن ضعفنا، بما يضمن عدم ترك أحد خلف الركب. ولا تنتهي مسيرتنا لتدابير التصدي الجماعي في مواجهة مواطن ضعفنا هنا عند هذا الاعتماد للمؤشر. ولا يمكن للعالم أن يتغاضى عن مواطن الضعف التي تربطنا ببعضنا البعض. ومن خلال جهودنا الموحدة سنمهد الطريق لبناء القدرة على الصمود والإنصاف والازدهار المشترك. وليس اعتماد المؤشر سوى الخطوة الأولى.

إننا ندعو شركاء الأمم المتحدة الإنمائيين والمؤسسات المالية الدولية وجميع أصحاب المصلحة المعنيين إلى الإسراع في عملية اختبار وتنفيذ المؤشر. دعونا نترجم هذا الإنجاز الهام إلى إجراءات ملموسة وسياسات قوية وتدخلات هادفة تحمي دولنا وتنهض بشعوبنا. إن قيامنا بغير ذلك يتعارض مع قيم ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

في الختام، تعرب الجماعة الكاريبية عن خالص شكرها للرئيسين المشاركين للعملية الحكومية الدولية، أنتيغوا وبربودا والبرتغال، على قيادتهما الثابتة وتفانيهما في تحقيق هذه المبادرة التحويلية. لقد مهدت جهود رئيس تحالف الدول الجزرية الصغيرة وجميع الدول الأعضاء الطريق لمستقبل أكثر إنصافًا ومرونة لجميع البلدان النامية الضعيفة.

السيدة سورنسن (الدانمرك) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة الجبل الأسود وصربيا وألبانيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا والبوسنة والهرسك وجورجيا وكذلك موناكو وسان مارينو.

بادئ ذي بدء، نهنئ أنتيغوا وبربودا والبرتغال على عملهما الناجح كميسرين مشاركين للقرار الهام 322/78. ونشكر جميع أعضاء الفريق الرفيع المستوى المعني بوضع مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد للدول الجزرية الصغيرة النامية، بقيادة رئيسي الوزراء براون وسولبرغ، على تقريرهم الهام.

يرحب الاتحاد الأوروبي بالمؤشر الذي تم إقراره هنا اليوم. إن الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الضعيفة الأخرى تواجه تحديات إنمائية ومواطن ضعف لا تنعكس بشكل كافٍ في مؤشرات الدخل القومي الشائعة، مثل الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي. ومن خلال جمع المزيد من البيانات الموثوقة والمفصلة يمكن لهذا المؤشر أن يعطي فهماً أكبر لتوجيه القرارات. ويشجع الاتحاد الأوروبي جميع المؤسسات الإنمائية على الاستفادة من هذه الأداة الهامة وإدماج عوامل الضعف بشكل أفضل في تحليلاتها وإجراءاتها. ونأمل أن نعمل مع جميع الشركاء لضمان الاعتراف بالاحتياجات الخاصة للبلدان النامية وتلبيتها.

لقد انتظرت الدول الجزرية الصغيرة النامية عقوداً من الزمن حتى يأتي هذا اليوم – الذي تحيط فيه الجمعية العامة علماً بالتقرير النهائي للفريق الرفيع المستوى المعني بهذا المؤشر وتقرر النهوض به. ونلاحظ، كما يقول القرار 322/78، أن المؤشر الذي اقترحته في البداية الدول الجزرية الصغيرة النامية يهدف إلى سبر أغوار مواطن الضعف الخارجية ونقص القدرة على الصمود أمام الصدمات الخارجية لجميع البلدان النامية. نحن بحاجة إلى هذا المؤشر كأداة تحليلية لتحفيز

العمل. وفيما يتعلق بقضية تغير المناخ البالغة الأهمية، سيواصل الاتحاد الأوروبي العمل عن كثب مع الشركاء في جميع أنحاء العالم، وخاصة مع أكثر الفئات ضعفاً، بما في ذلك أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية. ويمكننا أن نأخذ المؤشر في الحسبان كأداة تحليلية واحدة لزيادة الارتقاء بتلك الشراكات.

وفي الخلاصة، المؤشر هو خطوة مهمة في التعرف على الضعف الهيكلي والافتقار إلى المرونة الهيكلية عبر مختلف أبعاد التنمية المستدامة – الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وسيسمح لنا استخدام المؤشر باكتساب فهم أكثر دقة لاحتياجات التنمية في بلد ما وتحفيز العمل المحوري. ويتطلع الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه إلى مواصلة دعم هذا المؤشر وتنفيذه.

السيد لاغيس (البرتغال) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن آخذ الكلمة بالنيابة عن أنتيغوا وبربودا وبلدي، البرتغال، كميسرين مشاركين للعملية الحكومية الدولية المعنية بمؤشر الضعف المتعدد الأبعاد.

لقد قطعنا شوطاً طويلاً منذ ترشيحنا كميسرين مشاركين للعملية في شباط/فبراير. ولم يكن الطريق الذي أوصلنا إلى هنا سهلاً دائماً. ومع ذلك فإن اتخاذ القرار 322/78 اليوم بتوافق الآراء يبين أننا قد تمكنا من الوقوف متحدين حول الجوانب الأساسية لتنفيذ أداة يمكن أن تكون مفيدة للكثيرين منا. عندما نعود بالنظر إلى التفويض الذي كان بمثابة أساس لعمليتنا، أعتقد أننا تمكنا من إيجاد إجابات للمبادئ الأساسية التي تضمنها. اعتماده للتو لا يبقي فقط على وجود هذا المؤشر، متجنبًا بذلك خطر إصدار "تقرير آخر يوضع على الرف"، ولكنه يقدم أيضًا توجيهات واضحة وواقعية لتنفيذه وزيادة تعزيزه

إن النص الذي تم اعتماده للتو لا يبقي فقط على وجود هذا المؤشر، متجنبًا بذلك المخاطرة بوضع تقرير آخر على الرف، ولكنه يقدم أيضًا توجيهات واضحة وواقعية لتنفيذه وزيادة تعزيزه. إنه يعطينا صيغة متفقاً عليها على الصعيد الحكومي الدولي والتي لا تعيد فتح تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بوضع المؤشر.

وباختصار، يعترف القرار بأن هذا المؤشر يسد فجوة في المقاييس الحالية. وهو يرحب بعمل الفريق الرفيع المستوى ويقرر المضي قدماً في تنفيذ المؤشر. ويؤكد أن نطاق المؤشر يشمل جميع البلدان النامية، مع الإقرار بالدور القيادي الخاص الذي تضطلع به الدول الجزرية الصغيرة النامية في الدعوة إلى المؤشر. ويشدد القرار على أن استخدام هذا المؤشر طوعي ويسترشد باحتياجات المستخدم النهائي، مع رسم مسار لاستخدامه ليس من قبل الأمم المتحدة فحسب ولكن أيضًا من قبل المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الدولية الأخرى والشركاء في التنمية. وهو يرسم الطريق للمضي قدماً فيما يتعلق بالتحسينات المستقبلية للمؤشر، مع الإقرار بقيمة المنتج في شكله الحالي. وأخيراً، ينشئ القرار آلية حوكمة للمؤشر مع تحقيق التوازن الصحيح بين الاستقلالية الفنية والملكية الحكومية الدولية.

وبعبارة أخرى، يهيّئ قرار اليوم المجال لإطلاق وتشغيل هذا المؤشر. وقد أصبح لدى المجتمع الدولي الآن تعريف موضوعي للضعف الهيكلي وأداة قادرة على قياسه. وهذا هو نتيجة عملية طويلة بدأت في عام 1994 مع الدعوة إلى وضع مؤشرات للضعف في برنامج عمل الأمم المتحدة للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، أي قبل 30 عامًا بالتحديد.

وبينما تستعد الدول والمنظمات الدولية لاستخدام هذا المؤشر لأغراض مثل تخطيط السياسات أو التعاون الإنمائي أو الوصول إلى الموارد، من الواضح أن الطريق لا ينتهي هنا. ولكننا بالتأكيد قطعنا شوطاً طويلاً.

وبصفتي الوطنية، اسمحوا لي بالنيابة أيضا عن ممثلي الدائم أن أشكر زملاءنا من أنتيغوا وبربودا ومن الأمانة العامة على تعاونهم الممتاز خلال الأشهر الستة الماضية. فلم يكن من الممكن تحقيق هذه النتيجة دون عملهم الدؤوب وروح الفريق الواحد.

السيد ويبسون (أنتيغوا وبربودا) (*تكلم بالإنكليزية*): أولا، أضم بياني إلى البيانين اللذين أدلى بهما ممثل ساموا، بالنيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة النامية، وممثلة سانت كيتس ونيفيس، بالنيابة عن الجماعة الكاريبية.

ولا بد لي أن أعرب عن الثناء والتقدير لزميليّ الرئيسين المشاركين من البرتغال، السفير روي فينهاس والسفيرة آنا باولا زاكارياس. ولم يكن

نجاح مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد ممكناً لولا المشورة المتخصصة والتوجيهات والدعم من قبل زميلينا السيد توماسي بلير من أنتيغوا وبربودا والسيد أفونسو لاغيس من البرتغال؛ والدعم المقدم من أمانة مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد، ووحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، ومكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية؛ والإسهامات الهامة التي قدمها المفاوضون الخبراء الذين شاركوا في العملية.

لقد بدأ كل هذا قبل 30 عاماً. وكانت الدعوة في ذلك الوقت واضحة. فقد استشعرت الدول الجزرية الصغيرة النامية الخطر المحدق بها وأرادت وضع آلية تراعي المخاطر التي ستواجهها. قبل أربع سنوات، أوقدت تلك الشعلة من جديد رئيسة تحالف الدول الجزرية الصغيرة النامية آنذاك، بليز، وذلك في رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة، مطالبة باتخاذ إجراءات في مواجهة الوضع غير المسبوق الذي كنا نعيشه في ذلك الوقت – الصدمات العالمية التي كانت تواجهها هذه الدول والمجتمع الدولي – والحاجة إلى مؤشر ضعف متعدد الأبعاد. وعندها تولت أنتيغوا وبربودا، بوصفها رئيسة التحالف، حمل الراية وحشدت الدعم السياسي والتقني، مما أدى إلى دفع الحاجة إلى هذا المؤشر والاهتمام به إلى مركز الصدارة في الوعي العالمي. ثم جاء إنشاء الفريق الرفيع المستوى المعني بوضع المؤشر، والذي شارك في رئاسته رئيس وزراء أنتيغوا وبربودا براون والسيدة إرنا سولبرغ، رئيسة وزراء النرويج السابقة.

لقد أخذت أنتيغوا وبربودا الكلمة هذا الصباح بامتنان بالغ وشعور بالمسؤولية الجسيمة بعد اعتماد مشروع القرار المعني بالمؤشر بتوافق الآراء (القرار 322/78). إننا اعتمدنا للتو صكًا يجسد بشكل حقيقي مواطن الضعف الفعلية والمتعددة الأوجه التي تواجهها البلدان النامية. لفترة طويلة جدًا لم تستطع المقاييس التقليدية أن تسبر أغوار التحديات التي تواجهها دولنا، وهي تغير المناخ والكوارث البيئية والصدمات الاقتصادية والاجتماعية والصحية العالمية. لقد كان الناتج المحلي الإجمالي وحده عدسة ضيقة تحجب الحقائق الأوسع نطاقاً والأكثر دقة التي تشكل قدرتنا على الصمود وتنميتنا.

إن اعتماد هذا المؤشر اليوم يدل على استعداد مجتمع دولي ذي فكر استشرافي لتجاوز النماذج القديمة وتبني نهج متعدد الأبعاد يعكس التعقيدات التي تواجهها دولنا في عالم اليوم. وفي ضوء ذلك نثني على الرؤية والجهود التي تجسدت في المؤشر، والذي يتماشى مع جهودنا لإصلاح الهيكل المالي الدولي ويوفر نوع التوجيه المطلوب في المناقشات الحالية حول "ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي"، والتي تهدف إلى إعادة تقويم نهجنا الجماعي للتنمية والاستدامة.

إننا ندرك تماماً أن الأمم المتحدة، في سعيها لتحقيق توافق الآراء والشمولية، غالباً ما يُنظر إليها على أنها متثاقلة في عملية صنع القرار. ومع ذلك، اسمحوا لي أن أؤكد بشكل جازم أنه لا يمكن المبالغة في أهمية الحاجة الملحة إلى هذا المؤشر. فالمخاطر بالنسبة للعديد من البلدان الضعيفة، وخاصة الدول الجزرية الصغيرة النامية، هي مخاطر وجودية. إنها مخاطر كبيرة للغاية. وهذا المؤشر بالغ الأهمية بحيث لا يمكن أن يقع في شرك الجمود البيروقراطي. إنه شريان حياة حيوي، وهو جزء لا يتجزأ من بقائنا وصمودنا وكرامتنا.

إن إنشاء واعتماد الجمعية العامة اليوم للمؤشر وموافقتها عليه ما هي إلا الخطوة الأولى في المسيرة الطويلة المقبلة. والأمر الضروري الآن هو اتخاذ إجراءات سريعة وحاسمة ونحن نمضي قدمًا. ومؤشر الضعف المتعدد الأبعاد هو إعلان من الجمعية العامة لتسريع جهودنا الجماعية، وكفالة أن تتجاوز هذه الأداة المبتكرة المداولات وتترجم إلى عمل تحويلي ملموس للجميع. ويجب أن يقابل هذا الاعتماد اليوم التنفيذ السريع والاستخدام الفعال لمؤشر الضعف المتعدد الأبعاد من جانب وكالات الأمم المتحدة وشركائنا الإنمائيين والمؤسسات المالية الدولية وأصحاب المصلحة الآخرين.

تحثّ حكومة أنتيغوا وبربودا جميع أصحاب المصلحة على تبني المؤشر بما يتطلبه من نشاط وإلحاح ومصلحة. فلنحول اعتماده بتوافق الآراء إلى دعوة صريحة لاتخاذ إجراءات سريعة ومنسقة وحازمة. ولنضمن ألا تستمر الفئات الأكثر ضعفاً في تحمل عبء النظم التي عفا عليها الزمن، بل أن يتم تمكينها بدلاً من ذلك من خلال المؤشر الجديد الذي يعكس حقاً الواقع المعيشي لتلك الدول.

من مؤتمر القمة المعني بالمستقبل إلى المؤتمر الدولي الرابع القادم لتمويل التنمية، يجب أن يكون المؤشر سمة مستمرة، خاصة ونحن نتطلع إلى عام 2030 وما بعده. ويمكننا، بالإرادة الجماعية والعزيمة الثابتة من جانبنا جميعا، إعادة تعريف التنمية العالمية وإعادة تشكيلها، بما يكفل الإنصاف والعدالة والمرونة والقدرة على الصمود وإمكانية الحصول على التمويل لجميع البلدان الضعيفة. وستظل حكومة أنتيغوا وبربودا ملتزمة التزاما كاملا ومنخرطة في جميع مراحل العمل وجميع مجالات تنفيذ تلك الأداة التاريخية البالغة الأهمية. ولا نزال ملتزمين برؤية المؤشر كأداة مثيرة للاهتمام للتنمية والبلدان النامية حتى تحقيقه بشكل كامل.

السيد ماديلين (سيشيل) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد سيشيل البيان الذي أدلى به ممثل ساموا باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة.

اليوم هو يوم مهم إذ تعتمد الجمعية العامة مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد، بعد أربع سنوات من استجابة الأمين العام لدعوتنا إلى وضع آلية تأخذ في الاعتبار نقاط ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية. وسواء تعلق الأمر بقابليتنا للتأثر بتغير المناخ أو أعباء الديون المتزايدة، فإن نقاط الضعف التي نواجهها لا يمكن التخفيف من حدتها بإمكانياتنا المتواضعة، مما يتركنا نواجه مشهدا اقتصاديا مليئا بالتحديات، الأمر الذي يعوق في نهاية المطاف تنميتنا ويحد من إمكاناتنا للنمو في المستقبل.

تتطلب معالجتها اتباع نهج أكثر استهدافا. ومن خلال العمل الذي قام به الفريق الرفيع المستوى المعني بوضع مؤشر للضعف المتعدد الأبعاد للدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي قاده بجدية رئيساه المشاركان، رئيس وزراء أنتيغوا وبربودا، براون؛ ورئيسة الوزراء السابقة للنرويج، سولبيرغ، أصبح لدينا مؤشر وظيفي يقيس الضعف والقدرة على التكيف، ويدخل المؤشرات ذات الصلة في المعادلات التقليدية، إلى جانب نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، ويوفر أداة للتحول الهيكلي الضروري، إلى جانب خطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي اعتمدته الجمعية العامة بالفعل (انظر القرار 317/78). لقد تم تحديد المسار ويمكننا الانطلاق نحو القدرة على الصمود والتنمية المستدامة. تشكر سيشيل الفريق الرفيع المستوى، والميسرين المشاركين أنتيغوا وبربودا والبرتغال، وجميع الوفود على مشاركتهم واستعدادهم لإنجاز هذا الأمر. وهو يمثل انتصارا لمساعي الأمم المتحدة الرامية إلى عدم ترك أحد خلف الركب.

ولا نعتبر هذا تتويجاً للعمل الجاد والجهد الجماعي فحسب، بل نراه أيضاً بداية جديدة. ولن يتوقف حرمان بعض البلدان من الفرص ولن يكون رفع اسمها من فئة أقل البلدان نموا أقل عبئا، إلا عندما يتم تطبيق المؤشر. ونأمل أن يؤدي هذا المسار إلى إيجاد بيئة مواتية أقوى تسمح لجميع البلدان، وخاصة تلك التي تعاني من الضعف، بالعمل على تأمين مستقبل مزدهر.

السيدة سومرو (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى أنتيغوا وبربودا والبرتغال على نجاحهما في تيسير تنفيذ القرار 322/78 والتزامهما وعملهما الدؤوب في متابعة هذا البند المهم.

ترحب المملكة المتحدة باعتماد القرار المتعلق بمؤشر الضعف المتعدد الأبعاد، الذي يؤكد على أهمية قياس الضعف والقدرة على التكيف من خلال إبراز التحديات التي تعاني منها البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة واستهدافها. وتعتقد المملكة المتحدة أن هذا من شأنه أن يساعد في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. لقد سمعنا في العديد من البيانات اليوم مدى أهمية أن تأخذ الجهات المانحة الضعف والهشاشة في الاعتبار عند اتخاذ القرارات. وأود أن أشير إلى أن المملكة المتحدة، بصفتها الرئيس المشارك لفرقة العمل المعنية بالحصول على التمويل المناخي، قد دعمت البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة بتبسيط إمكانية الحصول على التمويل وتخصيص 130 مليون دولار إضافية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية. ونشجع جميع مقدمي التمويل على تنفيذ مبدأ ميثاق غلاسكو للمناخ الذي ينص على النظر في أوجه الضعف عند اتخاذ قرارات التمويل.

وأود أن أشير أيضا إلى أن المملكة المتحدة، بصفتنا الرئيس المشارك لفرقة العمل المشتركة لتحالف الدول الجزرية الصغيرة النامية ولجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان

الاقتصادي، يسعدنا أننا أطلقنا في المؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية شراكة لتقديم حلول للتحديات التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية. وتدعم هذه الشراكة الالتزامات التي تم التعهد بها في قرار مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد، وتعزيز جمع البيانات والإحصاءات، وزيادة القدرة على استيعاب التمويل واستخدامه بفعالية، والنظر في كيفية دمج المؤشر في برامج الجهات المانحة.

وفي هذا الصدد، نؤيد مواصلة العمل على المؤشر من خلال ترتيبات الحوكمة في الأمم المتحدة، بما في ذلك دور أمانة مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد، وفريق الخبراء الاستشاري المستقل واللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، مع تشجيع الاستفادة الكاملة من جميع وكالات الأمم المتحدة الإنمائية وخبراتها ذات الصلة بمؤشر الضعف المتعدد الأبعاد. نحيط علما بالتقرير النهائي للفريق الرفيع المستوى ونؤيد مؤشر الضعف باعتباره أداة حية ستحتاج إلى تنقيحات مستمرة لكفالة ملاءمته. وستواصل المملكة المتحدة مشاركتها في تعزيز الكفاءة الفنية للمؤشر لضمان بقائه ملائما للغرض المنشود.

السيد ماي (فيجي) (*تكلم بالإنكليزية*): أولا وقبل كل شيء، تود فيجي أن تشكر السفير ويبسون، ممثل أنتيغوا وبربودا، والسفير فيناس ممثل البرتغال، على قيادتهما والتزامهما طوال العملية الحكومية الدولية الشاقة التي مكنتنا من الوصول إلى هذا الإنجاز المهم بشأن مسألة ما فتئت تتطور لفترة من الوقت. إن نتيجة عملنا اليوم ستشكل نقطة تحول أساسية للحوكمة العالمية في كفالة أن يكون تمويل التنمية مصمماً بشكل منصف يتماشى مع أوجه الضعف التي تنفرد بها الدول الأعضاء – وهي دعوة خاصة بحالتنا وتم التأكيد عليها مؤخراً في خطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية.

ونؤيد البيان الذي أدلى به ممثل ساموا بالنيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة.

وقد طال الجدل بشأن كيفية إدماج الدول الأعضاء النامية والضعيفة جدا، مثل الدول الجزرية الصغيرة النامية، بشكل مناسب لكفالة حصولها على تمويل التنمية. إن القرار 322/78، الذي اعتمدناه اليوم، سيقطع شوطا طويلا نحو تحقيق التطلعات الإنمائية الطويلة الأمد للدول الجزرية الصغيرة النامية مثل فيجي والعديد من البلدان المماثلة في المحيط الهادئ، بسبب التحديات العالمية الملحة التي يفرضها تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر والكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ الصحية العامة، بالإضافة إلى التحديات المتأصلة لدينا، مثل حجم اقتصاداتنا التي تفتقر إلى اقتصاديات الحجم، وبُعدنا عن الأسواق، على سبيل المثال لا الحصر، مما يفاقم من قدرتنا على الصمود والانتعاش.

وتدرك فيجي بقولها ذلك أن مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد ليس مثاليا وليس غاية في حد ذاته. بل هو أداة معيشية حيوية لتكملة المؤشرات والمقاييس الحالية، التي ينبغي أن تساهم في سد الفجوة المعرفية لفهم شامل لواقع التنمية لتكملة المؤشرات الاقتصادية التقليدية، مثل الدخل القومي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي. كما سيسمح مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد بتحديد حلول مصممة خصيصاً لتتناسب بشكل مباشر مع مستوى نقاط الضعف لدينا. في هذا الصدد، نحن منفتحون على النظر في مؤشرات إضافية لإدراجها في النسخ المستقبلية من المؤشر، وكذلك المؤشرات التي يمكن تنقيحها، من أجل إبراز نقاط ضعف البلدان بشكل فعال.

سيكون مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد مفيدا في تقديم حجة موثوقة بأن الضعف الهيكلي لبلد ما يبرر تعزيز الدعم الدولي. إذ يمكنه أن يساعد في رصد نقاط الضعف المحددة تلك، وبالتالي السماح للبلدان بالدعوة إلى حلول مصممة خصيصاً لها، بما في ذلك التعاون الدولي. وبذلك، فإن مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد يتمتع بفرصة موثوقة ليكون أكثر استباقية في بناء القدرة على الصمود، على عكس الطرق التقليدية والأقل فعالية في رد الفعل، وهي الاستجابة والإغاثة والتعافي بعد الصدمة.

ومن الآن فصاعدا، ستحرص فيجي على المشاركة في تطبيقاته العملية، بما في ذلك كبند قابل للتنفيذ في ميثاق المستقبل. ويشمل ذلك حملة توعية واسعة النطاق لتنفيذها من جانب شركاء التنمية، مثل

المؤسسات المالية الدولية. إننا منفتحون أيضا على النظر في إجراء اختبار تجريبي لموجزات قطرية لأوجه الضعف والقدرة على المجابهة، بما يتماشى مع روح القرار.

وأخيرا، تعرب فيجي عن شكرها لرئيس الجمعية العامة وتحالف الدول الجزرية الصغيرة والأمانة العامة وشركائنا في التنمية على دعمهم. قد نكون بعيدين جغرافياً، لكن مشاكلنا ليست مشاكلنا لوحدنا لنواجهها منفردين. يجب أن يكون التضامن والتعاون العالمي في صميم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ونتطلع إلى رؤية مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد يحقق تقدما ملموسا في هذا الصدد على أرض الواقع.

السيد هارتني (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): يسر الولايات المتحدة أن تنضم إلى توافق الآراء بشأن القرار 322/78، بشأن مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد. إننا نقدر المرونة التي أبدتها الوفود طوال عملية التفاوض. وعلى وجه الخصوص، نقدر الجهود الحثيثة التي بذلها الميسران المشاركان، البرتغال وأنتيغوا وبربودا، للتوصل إلى وثيقة ختامية توافقية.

وتود الولايات المتحدة أن تشير إلى أن نطاق مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد يهدف إلى الإحاطة بجميع البلدان النامية المعرضة لمخاطر الصدمات الخارجية وعوامل الإجهاد، فضلاً عن التعرض على مر الزمن. نلاحظ أيضا الاستخدام الطوعي لمؤشر الضعف المتعدد الأبعاد، بما في ذلك من جانب شركاء التنمية الثنائيين. لقد استمعنا إلى ملاحظتهم بشأن الطابع العالمي لمؤشر الضعف المتعدد الأبعاد وإمكانية تطبيقه على جميع البلدان. وتتمتع المؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك المصارف الإنمائية المتعدد الأطراف، إلى جانب منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بهياكلها الحكومية وولاياتها وعمليات صنع القرار الخاصة بها، بشكل مستقل عن الأمم المتحدة، لكفالة أن تظل قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية ودعم أهداف أعضائها. ومن المحتمل أن يؤدي ذلك إلى تقويض الوظيفة المقصودة من تلك الكيانات إذا ما قدمت الأمم المتحدة توصيات محددة بشأنها. نحيل الأعضاء إلى شرحنا الكامل لموقفنا المنشور على الإنترنت، الذي يوضح مواقف سياسة الولايات المتحدة بشأن مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد وقابلية تطبيقه واستقلالية الهيئات الدولية.

وعلى الرغم من اختلافنا في بعض الأحيان بشأن الأساليب المفضلة لدينا، نعتقد أننا جميعا نتشارك نفس الأهداف ونلتزم بالعمل معا لمواجهة التحديات العالمية.

السيدة سالاباتا توريس (كولومبيا) (*تكلمت بالإسبانية*): إن كولومبيا مصنفة بشكل غير صحيح كبلد متوسط الدخل يواجه تحديات كبيرة في تحقيق التنمية المستدامة. ولهذا السبب، شددنا في السيناريوهات المتعددة الأطراف على الحاجة إلى فهم أفضل للنهج المتبع في التعامل مع التحديات الإنمائية المتنوعة والمحددة التي تواجهها البلدان من خلال نهج يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي ويفهم سياق كل بلد.

وكولومبيا واحدة من أكثر البلدان تنوعاً في العالم. إذ يتمتع بلدنا بنظم بيئية غنية بالتنوع البيولوجي بشكل استثنائي، بما في ذلك الجزر المعرضة لتأثير تغير المناخ، التي تتعرض بشكل عام لمخاطر خارجية. وفي الوقت نفسه، تتعرض كولومبيا أيضا لعوامل داخلية تحدد قدرتنا على التقدم على طريق التنمية المستدامة.

ومع وضع ذلك في الاعتبار، فإننا نقر وندعم الجهود المبذولة داخل الأمم المتحدة لتصميم مؤشرات متعددة الأبعاد تكون بمثابة معايير للقياس تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي. ونعتبر مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد خطوة أولى في الجهود المبذولة لرصد وإبراز تعدد العوامل التي تشكل ملامح تنمية البلدان. وتحقيقا لهذه الغاية، اعتمدت كولومبيا نهجا بناء وتشاركيا جدا في المناقشات التي جرت خلال المشاورات غير الرسمية للفريق الرفيع المستوى المعني بوضع مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد للدول الجزرية الصغيرة النامية، وكذلك في عملية التفاوض الحكومية الدولية بشأن المؤشر. وعلى أي حال، فإننا نغتنم هذه الفرصة لنعلن موقفنا بوضوح ونحدد ما يلي.

تعترف كولومبيا بأهمية مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد في إبراز العوامل الخارجية التي تؤثر على تنمية الدول الجزرية الصغيرة النامية. وندرك أن مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد مصمم ليعكس تلك التغيرات في التحديات الهيكلية. ولهذا السبب، لا ينبغي أن يكون نطاقه عالميا أو أن يُستخدم كمقياس عام لتنمية البلدان.

ونشدد على أن وجوب أن يكون استخدام المؤشر وقابلية تطبيقه من جانب البلدان طوعياً بطابعه وأن يستند إلى السياقات الوطنية والمؤشرات والإحصاءات المناسبة لكل بلد. كما نشدد على أنه لا ينبغي استخدام المؤشر، بشكل مباشر أو غير مباشر، كمعيار للحد من وصول البلدان النامية إلى التعاون الإنمائي، أو اشتراط المفاوضات التي تجري في منتديات أخرى متعددة الأطراف، أو الحد من الطابع الميسر الشروط للائتمانات. وينبغي أن يكون استخدام المؤشر في برامج منظومة الأمم المتحدة مكملاً للتدابير القائمة، وأن يسترشد بالطابع الطوعي لاستخدامه ومصالح كل بلد، استناداً إلى جملة أمور منها خصائصه المحددة من حيث الضعف والقدرة على التكيف. وينبغي للمؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ألا تطبق المؤشر سوى كمكمل لمقاييس التنمية الأخرى وفقط على البلدان التي تقبل طواعية استخدامه.

فيما يتعلق بتوصيف الملامح القطرية فيما يتعلق بالضعف والقدرة على الصمود، يجب على كل بلد أن يقرر طواعية ما إذا كان ينبغي أو لا ينبغي أن يسترشد المؤشر بعمليات أو خطط التنمية الوطنية الخاصة به. إذ لا يأخذ المؤشر في الاعتبار سوى العوامل الخارجية. ولذلك، بالنسبة لبلدان مثل كولومبيا، فإن تطبيقه محدود ولا ينعكس ضعفه بشكل كافٍ أو مناسب.

بالنسبة لبلدنا، فإن المؤشر الذي تم اعتماده اليوم هو عمل قيد التنفيذ وسيتطلب تحسينات جوهرية في عملية حكومية دولية مفتوحة ومشتركة. ولذلك، فإن الدور الذي ستؤديه مؤسسات الأمم المتحدة في عملية تحسين المؤشر سيكون مهماً جداً، وكذلك تعزيز الخبرات المشتركة والممارسات الجيدة لتطوير المؤشرات من جانب اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، التي نعتقد أنها يجب أن تكون الجهة الوصية على المؤشر لكفالة استفادة جميع البلدان النامية منه.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفي هذه المرحلة، أود أن أضيف كلمات الشكر، بل والثناء، للسفير والتون ويبسن، الممثل الدائم لأنتيغوا وبربودا، والسفير رو فيناس، الممثل الدائم للبرتغال، الميسرين المشاركين في العملية الحكومية الدولية عملا بالقرار 232/78. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري وشكري للسفيرة آنا باولا زاكارياس على مساهمتها الحاسمة في العملية الحكومية الدولية.

ويسرني أن الجمعية العامة قد اعتمدت اليوم إطار عمل يوفر توجيهات ملموسة بشأن إمكانية تطبيق مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد ونطاقه والوصاية عليه وإدارته، وكل ذلك سيكون ضرورياً لكفالة حصول البلدان النامية على الدعم اللازم، بما يضمن عدم ترك أحد خلف الركب.

وتنشأ الحاجة إلى مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد من ضرورة الاعتراف بأن الضعف أمام الصدمات الخارجية هو في حد ذاته عائق أمام التنمية المستدامة للبلد. وندرك أن التكاليف الباهظة لتغير المناخ، وأعباء الديون، وحالات الطوارئ الصحية، وخاصة الوقاية من الكوارث والتأهب لها والتعافي منها، تشكل عبئا متزايدا على البلدان الأكثر عرضة للصدمات الخارجية. ولدينا الآن الإطار الذي يمكن للمجتمع الدولي من خلاله قياس مدى تحمل هذه الصدمات.

وأود أن أشكر جميع الوفود على تفانيها ومرونتها في كفالة أن يكون لدينا طريقة متفق عليها للمضي قدماً في تنفيذ مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد في نهاية المطاف. كما أود أن أتوقف لحظة لأشيد بجميع الدول الجزرية الصغيرة النامية. فلولا مناصرتهم الصامدة منذ عدة عقود، لما حققنا ما حققناه اليوم.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (ب) من البند 18 من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد تمسار (إستونيا).

البند 69 من جدول الأعمال (*تابع*)

القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب

مشروع قرار (A/78/L.96)

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للسيدة فرانسيا ماركيس مينا، نائبة رئيس جمهورية كولومبيا، لعرض مشروع القرار A/78/L.96.

السيدة ماركيس مينا (كولومبيا) (*تكلمت بالإسبانية*): أقدم أطيب التحيات لكم، سيدي الرئيس، ولجميع الوفود الحاضرة هنا.

أود أن أبدأ بسرد قصة عن بلدي توضح أشكالا بارزة من التمييز تؤثر على النساء المنحدرات من أصل أفريقي وتعطي إحساسا بأهمية مشروع القرار A/78/L.96، الذي سيعتمد اليوم. في سياق النزاع الكولومبي المسلح، تذكرت امرأة منحدرة من أصل أفريقي كيف اغتصبها أحد المسلحين ووضع علامات على جسدها بمكواة ساخنة، تماما كما كان يحدث في زمن العبودية. وصفت المرأة أنها وُسِمت كما لو كانت ملكا لأحدهم. وقع هذا الحدث المؤسف في عام 2000. وتم تضمينه في تقرير لجنة إيضاح الحقيقة والتعايش وعدم التكرار كدليل على استمرار آثار الرق على النساء السود أو المنحدرات من أصل أفريقي.

لا شك في أن هذا مثال على كيفية ممارسة العنف العنصري والطبقي والجنساني المتقاطع ضد النساء والشباب والمراهقين والفتيات المنحدرين من أصل أفريقي. ليس لدي شك في أن مثل هذه الأحداث تحدث في كل بلد حول العالم. لا تزال المرأة المنحدرة من أصل أفريقي غير مرئية كأداة سياسية. إنهن يعانين من مستويات فقر أعلى من بقية السكان. وهن ممثلات تمثيلاً ناقصاً في عملية صنع القرار وهن أكثر عرضة لانتهاكات حقوق الإنسان وحقوق مجتمعاتهن. ويتم محوهن من الإحصاءات الرسمية. لذلك من المهم النهوض بالسياسات المتميزة التي تسمح للنساء والفتيات المنحدرات من أصل أفريقي بشغل الأدوار التي حُرمن منها تاريخيا، مثل الحصول على التعليم والتمكين الاقتصادي والمشاركة السياسية وصنع القرار.

إن النساء المنحدرات من أصل أفريقي هن باستمرار ضحايا للقوالب النمطية العرقية والجنسية التي تتسبب في ممارسة العنف ضدهن. يجب على الدول ووسائل الإعلام والمنظمات الاجتماعية أن تلتزم بعدم تكريس القوالب النمطية وكفالة تمثيل يؤكد على كرامتهن واستقلاليتهن.

قبل اثنين وثلاثين عاما، وإدراكا للتحديات العالمية التي تواجهها النساء المنحدرات من أصل أفريقي، اجتمعت النساء المنحدرات من أصل أفريقي في مدينة سانتو دومينغو لوضع خطة لمواجهة العنصرية والتمييز وعدم المساواة، وكذلك لإبراز مساهماتهن والاعتراف بها في تحقيق عالم أكثر عدلا وإنصافا ومساواة وسلاما. ومنذ ذلك الحين، تم الاعتراف بتاريخ 25 تموز/يوليه باليوم الدولي لنساء أمريكا اللاتينية المنحدرات من أصل أفريقي ونساء منطقة البحر الكاريبي المنحدرات من أصل أفريقي ونساء الشتات. أشكرهن جزيل الشكر.

واليوم، لدينا فرصة للاعتراف بيوم 25 تموز/يوليه يوماً دولياً للنساء والفتيات المنحدرات من أصل أفريقي في إطار منظومة الأمم المتحدة. وقد أصبح هذا المسار ممكناً بفضل الجهود المشتركة التي بذلناها مع البلد الشقيق، البرازيل. وأعترف صراحةً بالدور الأساسي الذي تؤديه البرازيل في النهوض بجدول أعمال تحقيق العدالة العرقية في جميع أنحاء العالم. علاوة على ذلك، أود أن أعرب عن تضامني مع الشعب البرازيلي في هذا الوقت الصعب جدا بسبب فقدان العديد من الأرواح في 9 آب/أغسطس.

وأشكر البلدان التي قدمت مشروع القرار على دعمها وجهودها للتوصل إلى توافق في الآراء من خلال مشاركتها النشطة والشفافة في عملية التشاور.

وسيتم في المستقبل تنظيم فعاليات في 25 تموز/يوليه من كل عام في العديد من البلدان لتقدير النساء والفتيات المنحدرات من أصل أفريقي. وينبغي ترجمة هذا التقدير إلى سياسات عامة تعزز تنميتهن وتستعيد كرامتهن. وهذه لحظة هامة جدا لأن العقد الدولي الأول للمنحدرين من أصل أفريقي، الذي أعلنته الجمعية العامة في قرارها 237/68 لعام 2013، سينتهي. ومع الأخذ في الاعتبار أن الدين التاريخي للمنحدرين من أصل أفريقي بعيد عن التسوية فيجب علينا أن نعمل مع البلدان الأخرى لتحقيق إعلان عقد ثان.

وفيما يتعلق بنقطة مهمة أخرى، يجب لجدول الأعمال الدولي المتجدد للعقود القليلة المقبلة أن يتضمن حوارا متعمقا حول التعويضات التاريخية كآلية لسد الفجوات العرقية ومكافحة عواقب العبودية التي لا تزال قائمة حتى يومنا هذا. وستواصل كولومبيا العمل بقوة وبلا كلل حتى نضمن أن تصبح الكرامة واقعا يوميا.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/78/L.96.

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة A/78/L.96، انضمت البلدان التالية إلى مقدميه: إريتريا، إسبانيا، إستونيا، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، أنتيغوا وبربودا، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوزبكستان، أوكرانيا، أيرلندا، إيطاليا، باراغواي، باكستان، بربادوس، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بوروندي، البوسنة والهرسك، بولندا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بيرو، تشاد، تشيكيا، توغو، جامايكا، جزر مارشال، الجمهورية الدومينيكية، الدانمرك، سانت كيتس ونيفس، سلوفاكيا، سلوفينيا، السنغال، سورينام، السويد، سيشيل، شيلي، صربيا، غانا، غواتيمالا، غيانا، غينيا الاستوائية، الفلبين، جمهورية فنزويلا البوليفارية، قبرص، قيرغيزستان، كابو فيردي، كرواتيا، كوستاريكا، لاتفيا، لكسمبرغ، مالطة، مقدونيا الشمالية، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ناميبيا، النمسا، النيجر، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليونان.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن أعطي الكلمة للإدلاء بالبيانات تعليلاً للتصويت قبل التصويت، أود أن أذكّر الوفود بأن مدة تعليلات التصويت تقتصر على 10 دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيدة باناكين إيليل (الكاميرون) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم مجموعة الدول الأفريقية.

تود المجموعة الأفريقية أن تؤكد من جديد تمسكها بالمنحدرين من أصل أفريقي في جميع أنحاء العالم ودعمها الثابت لجميع المبادرات الرامية إلى مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وتعزيز وحماية حقوق المنحدرين من أصل أفريقي ورفاههم. ولذلك نرحب بمشروع القرار A/78/L.96 ونهنئ المقدمين الرئيسيين، البرازيل وكولومبيا، على المبادرة بإعلان يوم دولي للنساء والفتيات المنحدرات من أصل أفريقي. وسيكون اعتماد مشروع القرار هذا بمثابة مؤشر إيجابي للسنة الأخيرة من العقد الدولي الحالي للمنحدرين من أصل أفريقي، والذي ينتهي في 31 كانون الأول/ديسمبر.

وتشدد المجموعة على ضرورة الاعتراف بالمساهمة الإيجابية للمنحدرين من أصل أفريقي، بمن فيهم النساء، في تنمية المجتمعات والاحتفاء بهم، وعلى أهمية ضمان مشاركتهم الفعالة والهامة في عملية صنع القرار، على النحو الذي أكده إعلان وبرنامج عمل ديربان، وهو المرجع الأساسي فيما يتعلق بقضايا المنحدرين من أصل أفريقي.

إن كلاً من القرار 237/68، الذي يعلن العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي، والقرار 314/75، الذي أنشئ بموجبه المنتدى الدائم المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي، يتضمنان عدة إشارات إلى إعلان وبرنامج عمل ديربان. ولذلك تأسف المجموعة لعدم الإشارة إلى إعلان وبرنامج عمل ديربان في المشروع المقدم لاعتماده. هذا أمر مثير للقلق الشديد لأن مشروع القرار مقدم في إطار البند 69 من جدول الأعمال، "القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب". وتجدر الإشارة إلى أن إعلان وبرنامج عمل ديربان يرى أنه من الضروري أن تعترف جميع البلدان بالمساهمات الثقافية والاقتصادية والسياسية والعلمية المقدمة من المنحدرين من أصل أفريقي، بمن فيهم النساء، ومعالجة عدم المساواة التي طال أمدها من حيث إمكانية الحصول، ضمن جملة أمور، على التعليم والرعاية الصحية والسكن، والتي كانت سبباً كبيراً في الفوارق الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على مشاركة النساء المنحدرات من أصل أفريقي واتخاذهن القرار في جميع جوانب المجتمع.

ونشجع جميع البلدان، في احتفالها بالنساء المنحدرات من أصل أفريقي في 25 تموز/يوليه من كل عام، على استخدام إعلان وبرنامج عمل ديربان كخارطة طريق في تصميم أنشطة للاحتفال بذلك اليوم الهام.

السيد فان شالكويك (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نحن أيضا نود أن نهنئ الميسرين المشاركين والمقدمين الرئيسيين لمشروع القرار A/78/L.96.

إن مشروع القرار الذي نوشك على اعتماده اليوم هو بمثابة معلم بارز هام، لأنه يعطي الإقرار الواجب بحقيقة أن النساء والفتيات المنحدرات من أصل أفريقي يواجهن أشكالا فريدة ومركبة من التمييز. إنه إقرار أساسي بأن التمييز متنوع ومتعدد الأوجه. ويتقاطع هذا التمييز وينشئ مجموعة فريدة من الظروف لتلك الفئات التي تعاني من الطبيعة الحادة لهذا التمييز. وقد تمسكت جنوب أفريقيا بهذا التأكيد لسنوات عديدة ويسعدها أن تلاحظ اعتماد هذه الإيماءة الرمزية.

وكما أشير للتو في البيان الذي أدلي به باسم مجموعة الدول الأفريقية، والذي تؤيده جنوب أفريقيا، فإن إعلان وبرنامج عمل ديربان يشدد بقوة على التقاطع بين العرق ونوع الجنس، مع الاعتراف بأن النساء المنحدرات من أصل أفريقي يواجهن أشكالاً فريدة ومركبة من التمييز. ويدعو الإعلان وبرنامج العمل إلى اتخاذ إجراءات هادفة للتصدي لتلك التحديات وتعزيز المساواة وتمكين النساء المنحدرات من أصل أفريقي من المشاركة الكاملة في جميع جوانب المجتمع. يظل إعلان وبرنامج عمل ديربان وثيقة بالغة الأهمية لتوجيه الجهود العالمية لمكافحة العنصرية وتعزيز حقوق النساء المنحدرات من أصل أفريقي.

ومن هذا المنطلق تود جنوب أفريقيا أن تقدم تعديلا شفويا ليعكس إعلان وبرنامج عمل ديربان في الفقرة السابعة من ديباجة مشروع القرار المعروض علينا. الصيغة التي يجري اقتراحها مقتبسة من القرار 314/75، الذي أُخذت منه الفقرة السابعة من الديباجة، ولكننا رأينا أنه تم حذف الجزء الأخير من الفقرة المتعلق بالمساهمة في تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان. ولذلك ندعو إلى إدخال تعديل شفوي على تلك الفقرة من الديباجة بحيث تلي عبارة "المنحدرون من أصل أفريقي: الاعتراف والعدالة والتنمية" عبارة "وفي هذا الصدد المساهمة في تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان".

السيد موريتي (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): على أساس أن هناك طلبا لإجراء تصويت على التعديل الشفوي الذي اقترحه وفد جنوب أفريقيا، أود أن أدلي بالبيان التالي.

نحن ممتنون جداً لدعوة كولومبيا البرازيل للانضمام إلى هذه المبادرة، التي تتماشى تماماً مع الأولوية التقليدية الممنوحة لتعزيز حقوق المنحدرين من أصل أفريقي، ولا سيما النساء والفتيات، في مكافحة جميع أشكال التمييز في السياسة الخارجية للبرازيل. كما أعرب عن امتنان البرازيل البالغ للوفود العديدة التي قررت التكرم بالمشاركة في تقديم مشروع القرار A/78/L.96.

وكما هو معروف جيدا، لا تدعم البرازيل التنفيذ الكامل والفعال لإعلان وبرنامج عمل ديربان فحسب، بل أننا شاركنا أيضا بنشاط وبشكل بناء في مفاوضاته. ويظل موقفنا كما هو، ونأسف لأننا وصلنا إلى مرحلة سيتم فيها طرح الصيغة التي تشير إلى ذلك للتصويت. وفي الوقت نفسه، ظلت البرازيل وكولومبيا شفافتين وواضحتين منذ بداية العملية في رغبتهما في الحفاظ على النص إجرائيًا وتوافقيًا. كما أجرينا مفاوضات جامعة وشاملة. ولهذه الأسباب سيمتنع وفد بلدي عن التصويت.

السيدة سالاباتا توريس (كولومبيا) (*تكلمت بالإسبانية*): تُدلي كولومبيا بتعليل تصويتها على التعديل الذي قدمه وفد جنوب أفريقيا على مشروع القرار A/78/L.96، المعنون "اليوم الدولي للنساء والفتيات المنحدرات من أصل أفريقي".

سيمتنع وفد بلدي عن التصويت على التعديل لأنه لا يعدل بأي شكل من الأشكال روح مشروع القرار. لقد دعم بلدي تاريخياً الأطر المتعددة الأطراف في مجال التمييز العنصري والتزم بنشاط بتحقيق نتائج ملموسة في تنفيذ العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي. وشجعت كولومبيا والبرازيل عملية مشاورات شاملة وتشاركية وشفافة تمامًا.

إن مشروع النص المعروض على الجمعية العامة للنظر فيه هو نتيجة لنجاح إجراء الموافقة الصامتة. ولذلك نعتقد أن التعديل المقدم هو تعديل مرتجل، وذلك بالنظر إلى أن المشروع قُدم إلى الوفود في الوقت المناسب وفي وقت مبكر بما فيه الكفاية. وكولومبيا ملتزمة بحماية وتعزيز حقوق المنحدرين من أصل أفريقي، ولا سيما النساء والفتيات، وستواصل تأييد جميع المبادرات التي تسهم إسهاما حقيقيا في النهوض بجدول الأعمال هذا.

السيد هارتني (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): تود الولايات المتحدة أن تشير بإيجاز إلى شواغلنا بشأن العملية الإجرائية.

نعتقد أن كولومبيا والبرازيل أدارتا عملية جيدة جدا. لقد عقدتا عدداً من المناقشات غير الرسمية. وانت عملية واسعة النطاق. وكانت مفتوحة أمام جميع البلدان لإبداء مواقفها. وبعد تلك العملية، كانت هناك وثيقة بتوافق الآراء، كما لوحظ للتو، أقرت بإجراء الموافقة الصامتة. وكان ذلك منذ شهر تقريبًا، ولذلك كانت هناك فرص كثيرة لإثارة هذه المسائل من قبل.

إنها عملية صعبة بالنسبة للبلدان للحصول على تعليمات عندما يكون هناك تعديل مثل هذا التعديل المقدم في اللحظة الأخيرة. وبسبب هذه الشواغل الإجرائية، سنمتنع عن التصويت. وأود أن أؤكد أيضا أن الولايات المتحدة تؤيد بقوة مشروع القرار A/78/L.96 وأنها شاركت في تقديمه.

السيد الطرشة (الجمهورية العربية السورية) (*تكلم بالإنكليزية*): نود أن نتكلم قبل وبعد اعتماد مشروع القرار A/78/L.96، ولكن موقفنا قبل اعتماده هو انعكاس لما قاله زميلي العزيز من البرازيل.

لقد قامت البرازيل وكولومبيا بعمل جيد ولا يوجد أي لبس في كيفية قيامهما بذلك. ولطالما وثقنا في الطريقة التي أجريتا بها هذا الإجراء. والفكرة الآن، كما قال زميلي من البرازيل، أنهما كانا يحاولان التوصل إلى نص توافقي. وذلك هو سبب عدم إدراج البرازيل وكولومبيا الإشارة إلى إعلان وبرنامج عمل ديربان في مشروع القرار. وهذا ما أفهمه.

نحن نعلم جميعا أن هناك وفدا معينا لديه مشكلة كبيرة مع إعلان وبرنامج عمل ديربان، وجميعنا يعلم السبب وراء ذلك. ولن نتحدث عنه الآن، ولكننا سنتحدث عنه بعد التصويت. أعتقد أن ما كان زميلنا من البرازيل يقوله هو إنه كان يهدف إلى التوصل إلى نص توافقي. ونعتقد أنه ينبغي أن نسعى إلى نص صحيح، مما يعني أنه لا ينبغي الإشارة إلى التمييز العنصري دون الإشارة إلى إعلان ديربان. ولهذا السبب ستؤيد سورية بالطبع التعديل الشفوي الذي قدمته جنوب أفريقيا.

من الناحية الإجرائية، قدمت جنوب أفريقيا التعديل الشفوي وسيتم التصويت عليه. من الذي طلب التصويت على التعديل الشفوي الذي قدمته جنوب أفريقيا؟

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): قدم ممثل جنوب أفريقيا تعديلا شفويا على مشروع القرار A/78/L.96.

ووفقا للمادة 90 من النظام الداخلي، تبت الجمعية أولا في التعديل الشفوي الذي قدمه ممثل جنوب أفريقيا.

طُلب إجراء تصويت مسجل.

أعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية بشأن نقطة نظام.

السيد الطرشة (الجمهورية العربية السورية) (*تكلم بالإنكليزية*): فيما يتعلق بنقطة نظام، لدي نفس السؤال مرة أخرى، سيدي. لقد قلتم إنه طُلِب إجراء تصويت مسجل على التعديل الشفوي. من طلب التصويت؟ أريد منكم توضيح هذه النقطة. أعتذر عن مقاطعة العملية.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): لعلم ممثل الجمهورية العربية السورية، طلبت إسرائيل إجراء تصويت مسجل على التعديل الشفوي.

أُجرِيَ تصويت مسجل.

المؤيدون:

الجزائر، أنغولا، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بروني دار السلام، بوروندي، الكاميرون، تشاد، الصين، جزر القمر، كوت ديفوار، كوبا، جمهورية كوريا

الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، مصر، إريتريا، إثيوبيا، غيانا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، الأردن، كينيا، الكويت، لبنان، ليسوتو، ليبيا، مدغشقر، ماليزيا، مالي، موريتانيا، موريشيوس، المغرب، موزامبيق، ناميبيا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، الفلبين، قطر، الاتحاد الروسي، رواندا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سنغافورة، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، الجمهورية العربية السورية، تايلند، تونس، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، فييت نام، اليمن، زمبابوي.

المعارضون:

إسرائيل

الممتنعون عن التصويت:

ألبانيا، أندورا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، بلجيكا، بليز، البوسنة والهرسك، البرازيل، بلغاريا، كندا، شيلي، كولومبيا، كوستاريكا، كرواتيا، قبرص، تشيكيا، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، السلفادور، إستونيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، هندوراس، هنغاريا، آيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، كيريباس، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالطة، المكسيك، موناكو، الجبل الأسود، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، مقدونيا الشمالية، النرويج، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سانت كيتس ونيفس، ساموا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، سورينام، السويد، سويسرا، تيمور – ليشتي، توغو، ترينيداد وتوباغو، تركيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي.

اعتُمد التعديل الشفوي بأغلبية 61 صوتاً مقابل صوت واحد، مع امتناع 78 عضواً عن التصويت.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/78/L.96، المعنون "اليوم الدولي للنساء والفتيات المنحدرات من أصل أفريقي"، بصيغته المعدلة شفويا.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/78/L.96؟

اعتمد مشروع القرار A/78/L.96، بصيغته المعدلة شفويا (القرار 323/78).

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن أعطي الكلمة لتعليل التصويت أو شرح الموقف، أود أن أذكر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر مدتها على 10 دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيدة ميندوسا إلغيا (المكسيك) (*تكلمت بالإسبانية*): تشكر المكسيك كولومبيا والبرازيل على عرضهما القرار 323/78. نحن نعتقد أنه من المهم للغاية الاعتراف بمساهمات النساء والفتيات المنحدرات من أصل أفريقي في مجتمعاتنا، ولهذا السبب شاركنا في تقديم القرار.

وفيما يتعلق بالتعديل الذي قدمته مجموعة الدول الأفريقية، امتنعت المكسيك عن التصويت. تعترف المكسيك بالدور الهام الذي يؤديه إعلان وبرنامج عمل ديربان في النهوض بتعزيز وحماية وضمان حقوق الإنسان للمنحدرين من أصل أفريقي، ومن ذلك المنطلق نؤكد مجددا دعمنا لبرنامج العمل وتنفيذه.

وعلى الرغم من أن المكسيك تقدر الإسهام الموضوعي لصيغة التعديل إلا أننا نعتقد أن ظروف عرضه شوهت العملية الشفافة والمفتوحة التي أجراها الميسران من كولومبيا والبرازيل. ونأسف لأن المؤيدين لم يقدموا صيغة التعديل أثناء المفاوضات. تتمسك المكسيك بروح الاحترام لمبدأي حسن النية وإجراءات التفاوض في الأمم المتحدة، ولكل هذه الأسباب امتنعت عن التصويت على التعديل.

وتؤكد المكسيك التزامنا الراسخ بالتنفيذ الكامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان وبضمان تمتع جميع الشعوب بحقوق الإنسان، وكذلك بالهدف والروح الساميين لهذا القرار الهام.

السيد شابير بن نفتالي (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): يدرك وفد بلدي أهمية القرار 323/78 ولم يرغب في أن يعرقل العملية. بناء على ذلك، وبما أن بعض البلدان اختارت تقديم تعديل شفوي في اللحظة الأخيرة لم يتم الاتفاق عليه، وفعلت ذلك بطريقة غير بناءة، فقد دعت إسرائيل إلى إجراء تصويت مسجل على التعديل. إن هذه الطريقة في العملية غير مقبولة بالنسبة لنا وينبغي ملاحظة ذلك.

إن موقف إسرائيل من إعلان وبرنامج عمل ديربان معروف جيداً، ونحن ننأى بأنفسنا عن الفقرة السابعة من الديباجة ونطلب أن يتم الإشارة إلى موقفنا في المحاضر الرسمية للجلسة. وبغض النظر عن ذلك، نود أن نسلط الضوء على تأييدنا لمضمون القرار. إن منع التمييز العنصري والجنساني والقضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات المنحدرات من أصل أفريقي أمران حاسمان للتمتع الكامل بحقوق الإنسان الخاصة بهن. وستواصل إسرائيل العمل مع جميع الشركاء لتحقيق ذلك الهدف.

السيدة عرب بافراني (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، يود وفد بلدي أن يعرب عن تقديره لجهود الميسرين المشاركين، البرازيل وكولومبيا، وتفانيهما في التوصل إلى أرضية مشتركة بين مجموعة متنوعة من وجهات نظر الدول الأعضاء بشأن هذه المسألة، مما أدى إلى اتخاذ القرار 323/78 بتوافق الآراء، بشأن اليوم الدولي للنساء والفتيات المنحدرات من أصل أفريقي.

بينما نعترف بالمساهمة الكبيرة للنساء والفتيات المنحدرات من أصل أفريقي في تنمية مجتمعاتهن، فإننا نعترف بحيوية القرار وأهميته في إحياء ذكرى الكفاح العالمي ضد الرق والعنصرية. إن العنصرية المنهجية وتفوق العرق الأبيض، المتجذرين في الاسترقاق والاتجار عبر المحيط الأطلسي في الأفريقيين المستعبدين والاستعمار، يؤثران بشكل كبير على المنحدرين من أصل أفريقي، لا سيما النساء والفتيات. ونحن نقر بحق الأفارقة والمنحدرين من أصل أفريقي في مكافحة العنصرية ونحترمه. ونعرب عن تضامننا مع نضالهم ونقر بالآثار التاريخية والمستمرة للعنصرية والتمييز على حياتهم اليومية. نحن ندعم جهودهم في الدفاع عن حقوقهم وكرامتهم ورفاههم، ونلتزم بإعلاء أصواتهم.

ينبغي أن يركز اليوم الدولي للنساء والفتيات المنحدرات من أصل أفريقي في المقام الأول على التصدي للتحديات المحددة التي تواجهها هؤلاء النساء والفتيات، بما في ذلك العنصرية المنهجية والتمييز والعنف وعدم المساواة الاقتصادية التي يعانين منها. ومع تأييدنا التام للتعديل الشفوي الذي اقترحته جنوب أفريقيا، فإننا نود أن نسلط الضوء على وجود مخاوف واسعة النطاق بشأن الافتقار إلى الإرادة السياسية والموارد اللازمة لتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان بفعالية بعد عقدين من اعتماده.

وفي إطار التزام جمهورية إيران الإسلامية بمكافحة العنصرية والتمييز العنصري فقد قدمت تقاريرها الدورية المجمعة من العشرين إلى السابع والعشرين بشأن تنفيذ الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري في عام 2022. مع ذلك، وبالرغم من أهمية القرار، يظل مضمونه ذا أهمية حاسمة بالنسبة لوفد بلدي. فينبغي صياغته بطريقة تراعي الاعتبارات الثقافية وتحترم الخلفيات الوطنية والدينية والقانونية للدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، مع انضمام جمهورية إيران الإسلامية إلى توافق الآراء بشأن النص والتعديل، وتصويتها لصالح التعديل، فإنها تنأى بنفسها عن أي مصطلحات أو أدبيات في الفقرة 3 لا تتماشى مع خصائصنا الوطنية والدينية والثقافية.

السيد موغيوروسي (هنغاريا) (*تكلم بالإنكليزية*): تأسف هنغاريا لأن جنوب أفريقيا قدمت التعديل الشفوي في هذه المرحلة المتأخرة التي لم تتح وقتا كافيا للتشاور مع العواصم. ومع ذلك فإننا نشيد بالروح البناءة التي أظهرها الميسران المشاركان خلال المفاوضات. لقد امتنع وفد بلدنا عن التصويت على التعديل وانضم إلى توافق الآراء بشأن القرار 323/78.

إننا ننأى بأنفسنا عن الفقرة السابعة من الديباجة. علاوة على ذلك، وبالنظر إلى أن الفقرة الجديدة قد غيرت النص إلى حد أنه لم يعد مقبولا بالنسبة لنا، فإننا نسحب مشاركتنا في تقديمه.

السيد باديا غونساليس (كوبا) (*تكلم بالإسبانية*): أود بداية أن أرحب بحضور نائبة رئيس كولومبيا، السيدة فرانسيا ماركيس مينا، في هذه الجلسة وأهنئها على المبادرة التي قدمتها اليوم إلى الجمعية العامة. وتعرب كوبا عن امتنانها لحضورها.

يود وفد كوبا أن يشكر كولومبيا والبرازيل على القرار 323/78، المعنون "اليوم الدولي للنساء والفتيات المنحدرات من أصل أفريقي"، الذي جاء في حينه. تسترعي هذه المبادرة انتباه الجمعية العامة إلى موضوع في غاية الأهمية، لا سيما بالنسبة للبلدان الأفريقية وبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي تأسست على التراث الغني لأفريقيا. فالدماء الأفريقية تتدفق في عروق جميع الفتيات والنساء في أمريكا اللاتينية.

ونعرب عن تقديرنا لعملية التفاوض بشأن القرار التي اتسمت بالانفتاح وشمول الجميع. وأود في الوقت نفسه أن أشكر جنوب أفريقيا على تقديم التعديل الشفوي الذي يهدف إلى إدخال مسألة نرى أنها ذات أهمية بالغة في النص. يشكل إعلان وبرنامج عمل ديربان ركيزة للجهود الدولية الرامية للقضاء على العنصرية والتمييز العنصري. وإنه لمن المؤسف، على الرغم من أنه ليس من المستغرب، أن تشكك بعض الوفود في القيمة التاريخية والبرنامجية لإعلان وبرنامج عمل ديربان.

ولحسن الحظ أن أغلبية واضحة من البلدان ملتزمة بالقضاء على العنصرية والتمييز العنصري، مسترشدة في ذلك بأحكام إعلان وبرنامج عمل ديربان. وستظل كوبا فخورة دائما بتراثها الأفريقي الذي لا يمكن تفسير أي شيء يعتبر كوبيا اليوم دون الرجوع إليه. ومن منطلق هذا الموقف التاريخي الثابت أيدت كوبا التعديل الذي قدمته جنوب أفريقيا وتعرب عن تأييدها الصادق للقرار الذي اتُخذ في هذه الجلسة.

السيد إسكوبار (الأرجنتين) (*تكلم بالإسبانية*): تؤكد جمهورية الأرجنتين من جديد التزامها بحماية الحقوق الفردية لجميع الأشخاص دون تمييز. إننا ندين جميع أشكال التمييز المنصوص عليها في المعاهدات الدولية التي نشكّل طرفا فيها، بما في ذلك صكوك حقوق الإنسان المتعلقة بالفتيات والنساء، والتي منحناها صفة دستورية. ونشير إلى أن خطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي انضمت إليها الأرجنتين في عام 2015، تتألف من أحكام غير ملزمة قانونا يحق لكل دولة تفسيرها وتنفيذها على النحو الذي تراه مناسبا، وذلك نظرا لاختلاف قدرات ومستويات التنمية في كل دولة، واحتراما لأولوياتها وسياساتها الوطنية على النحو المنصوص عليه في القرار 1/70 الذي اتُخذ بتوافق الآراء.

السيدة جابو بالصادق (تونس) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر الميسرين المشاركين على القرار 323/78 الجيد، كما نشكر جنوب أفريقيا على التعديل الشفوي الذي قدمته.

يكتسي إعلان وبرنامج عمل ديربان أهمية كبيرة لدى تونس. تدعم تونس حقوق جميع النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم، ولكن بشكل رئيسي الفتيات والنساء المنحدرات من أصل أفريقي. ولذلك لا نعتقد أن بإمكاننا اليوم أن نتكلم عن مكافحة العنصرية دون أن نذكر إعلان وبرنامج عمل ديربان. وعليه فقد أيدت تونس بقوة التعديل الذي قدمته جنوب أفريقيا والذي نراه ممتازا، كما أيدت القرار متضمنا التعديل.

السيدة أساجو (نيجيريا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يرحب وفد بلدي باتخاذ القرار 323/78، كما يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل الكاميرون باسم مجموعة الدول الأفريقية. ونود أن ندلي بالبيان التالي بصفتنا الوطنية. هذا ونرحب بالتعديل الذي اقترحه ممثل جنوب أفريقيا.

تتأثر النساء والفتيات المنحدرات من أصل أفريقي بشكل غير متناسب بعبء الفقر الناجم عن الاستعمار والرق عبر المحيط الأطلسي وتجارة الرقيق والتمييز الهيكلي والمؤسسي، بما في ذلك العديد من التحديات المتعلقة بحقوق الإنسان مثل التمييز العنصري والفصل العنصري ومحدودية إمكانية الحصول على التعليم وخدمات الرعاية الصحية والوصول إلى الأسواق والقروض والتكنولوجيا وفرص العمل. ففي كل مكان حول العالم وفي كل يوم يمر يقع الكثير من الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي، بمن فيهم النساء والفتيات، ضحايا عدد لا يحصى من المظالم وانتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزاتها.

ولا يزال القلق يساور نيجيريا إزاء الزيادة المقلقة في ظواهر العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وجميع أشكال التمييز وغير ذلك من أشكال التعصب ذات الصلة، لا سيما ضد النساء

والفتيات في جميع أنحاء العالم بسبب لون بشرتهن أو أي شكل من أشكال الانتماء الطبيعي. ويستدعي ذلك إعلاء أصوات جميع المنحدرين من أصل أفريقي واتخاذ ما يلزم من إجراءات، وألا يصبح القرار المتعلق باليوم الدولي للنساء والفتيات المنحدرات من أصل أفريقي مجرد احتفال بيوم آخر، بل أن يصبح يوما لاتخاذ خطوات وإجراءات ملموسة لوضع حد لجميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات، لا سيما أشكال التمييز العنصري.

ونحن على اقتناع بأن وضع إعلان للأمم المتحدة بشأن تعزيز حقوق الإنسان للمنحدرين من أصل أفريقي وحمايتها واحترامها بشكل كامل هو أمر حيوي للتصدي للعنصرية والتمييز العنصري المنهجيين بشكل أكثر فعالية. كما أنه سيعيد تنشيط التفاعلات المستمرة بشأن إعلان وبرنامج عمل ديربان.

ولا نزال مقتنعين بأن الأمم المتحدة تظل المنبر الرئيسي للتوعية بالمشاكل المتعددة الأوجه التي يعاني منها المنحدرون من أصل أفريقي، لا سيما النساء والفتيات. ويجب تخصيص يوم 25 تموز/يوليه من كل عام لتثقيف الجمهور بشأن الحقائق التاريخية والمسائل المثيرة للقلق المتعلقة بالعنصرية والتمييز العنصري، إلى جانب حشد الإرادة السياسية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية لمعالجة تلك المشاكل العالمية.

وفي الختام، ندعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى النظر في طرق مبتكرة لتعزيز المساواة والإنصاف من أجل تحقيق المساءلة والعدالة لضحايا التمييز العنصري وسوء المعاملة، وبالتالي إرساء أسس قوية لمجتمعات قادرة على إحداث تحول وتتسم بشمول الجميع وبالمساواة. وتلتزم نيجيريا بكفالة تحقيق المساواة بين جميع البشر، بغض النظر عن لونهم أو عرقهم أو دينهم أو قبيلتهم. وسيصبح تحقيق أهداف التنمية المستدامة مجرد سراب بدون المشاركة الحرة والكاملة والمجدية والمتساوية لجميع البشر، لا سيما النساء والفتيات المنحدرات من أصل أفريقي.

لقد آن الأوان لأن نغتنم كل لحظة الآن للنضال ضد جميع أشكال التمييز العنصري والانتصار عليها. وينبغي أن نحتفل بكل عقد يمر علينا بوصفه العقد الدولي لجميع المنحدرين من أصل أفريقي. وينبغي أن نحتفل كل يوم باليوم الدولي للنساء والفتيات المنحدرات من أصل أفريقي.

السيدة رزق (مصر) (*تكلمت بالإنكليزية*): يؤيد وفد بلدي البيان الذي ألقي باسم مجموعة الدول الأفريقية قبل اعتماد القرار 323/78. وننوه بأن الميسرين المشاركين، البرازيل وكولومبيا، قد أجريا عملية مفاوضات اتسمت بالشفافية وشمول الجميع بشأن هذا القرار، كما اتسمت بالإيجاز بالنظر إلى طابعه الإجرائي.

وقد شارك وفد بلدي في تلك المفاوضات وطلب إدراج إشارة إلى إعلان وبرنامج عمل ديربان في النص. فلا يزال إعلان وبرنامج عمل ديربان يشكلان الوثيقة التي تقع في صميم جدول أعمال القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب. وكانت الجمعية العامة ستصبح مقصرة، وكنا نحن، بصفتنا مجموع أعضاء المنظمة، سنخالف التزاماتنا السياسية لو اتخذنا قرارا بشأن النساء المنحدرات من أصل أفريقي دون الإشارة إلى تلك الوثيقة الأساسية. وبناء على ذلك، يهنئ وفد بلدي جنوب أفريقيا على تقديم التعديل الذي صوتنا لصالحه.

السيد شالار (توغو) (*تكلم بالفرنسية*): تؤيد توغو البيان الذي أدلى به ممثل الكاميرون باسم مجموعة الدول الأفريقية، وتود أن تدلي بالتعليقات التالية.

لقد التزم بلدنا دائما بتعزيز دور المغتربين في التنمية الاقتصادية لأفريقيا على وجه الخصوص وبمسألة المنحدرين من أصل أفريقي. وجاء الدليل على ذلك في إعلان الاتحاد الأفريقي في عام 2021، بمبادرة من توغو، السنوات 2021–2031 عقدا للجذور الأفريقية والشتات الأفريقي. وأشير هنا إلى أننا لم نتمكن من التشاور مع عاصمتنا بشأن التعديل الذي قدمته جنوب أفريقيا، إلا أننا نؤكد التزامنا بإعلان وبرنامج عمل ديربان. ومن هذا المنطلق، وفي حين أننا نظل ملتزمين باعتماد القرار بتوافق الآراء، فإننا لم نعد نرغب في أن نكون من المشاركين في تقديمه.

السيد الطرشة (الجمهورية العربية السورية) (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي بهذا البيان لشرح موقفنا بعد اتخاذ القرار 323/78.

لماذا صوتنا للتو؟ صوتنا لأولئك الذين انضموا إلينا للتو، وقد كان لدينا قرار مكون من عنصرين فقط. كان ذلك فهمنا – أننا أمام قرار مكون من عنصرين فقط: المرأة وأفريقيا. وهذان هما عنصران معترف بهما ويحظيان بالدعم والاعتراف على نطاق واسع وعلى المستوى الدولي وبالإجماع. وقد يتساءل البعض لماذا نصوت على قرار كهذا؟ ولا أرى أن أيا منا لديه مشكلة في الواقع مع النص نفسه. ليس الأمر كذلك.

ومع ذلك، يبدو أنه كان هناك شخص ما مختبئا هنا ولديه مشكلة مع مضمون النص الذي قدمته جنوب أفريقيا. فلماذا يتعين على دولة في قلب أفريقيا أن تقدم تعديلا على قرار بشأن المنحدرين من أفريقيا من أجل معالجة شواغلها؟ وبالمناسبة أنا على وشك الحصول على درجة الدكتوراه في هذا الشأن. ويا له من أمر مدهش. من يتحمل مسؤولية هذا الفشل؟ هل هم الميسران المشاركان؟ لا أعتقد أن الأمر كذلك. أرى أن هناك شخصا ما يقف وراء الكواليس.

هذا وقد سمعتُ العديد من زملائنا يقولون إنه لم يكن لدينا الوقت الكافي لطلب التعليمات. وأعتقد أن زميلي من الولايات المتحدة هو الذي قال إن وفده لم يكن لديه الوقت لطلب التعليمات لأن التعديل قُدم قبل ساعة أو ساعتين. إنه هو أمر مشروع تماما، ولكننا نرى أن جنوب أفريقيا فعلت ذلك لتسد الفجوة في النص. ولذلك أيدنا التعديل المُقدم. ولم يطلب الوفد السوري تعليمات بهذا الشأن لأنني لو راجعت عاصمة بلدي سعيا للحصول على تعليمات بشأن تعديل قدمته جنوب أفريقيا حول إعلان وبرنامج عمل ديربان فسأعرض حياتي المهنية للخطر. إننا لا نحتاج إلى تعليمات لنفعل ذلك. فنحن من أكبر المؤيدين لإعلان وبرنامج عمل ديربان ونرى أن إدراجهما في نص كهذا أمر ملائم تماما. ولم يكن اهتمامنا منصبا على سبب تقديم التعديل؛ بل السبب وراء تأخر تقديم التعديل إلينا جميعا. وأكرر لا يمكن أن يكون هناك قرار بشأن التمييز العنصري دون الإشارة إلى إعلان وبرنامج عمل ديربان.

أنتقل الآن إلى الجزء الثاني من بياني الذي يتعلق بما أسميه نظرية النقطة الحمراء. وهذه نظرية طورها وفد الجمهورية العربية السورية بالكامل. إن النقطة، كما نرى، هي النقطة الحمراء الوحيدة في سجل التصويت على التعديل الذي قدمته جنوب أفريقيا. إنها نقطة صغيرة حقا، لكنها تحكي القصة الكاملة حول ما نشهده في الوقت الحاضر. وتشكّل هذه النقطة الحمراء مؤشر الظلم. إنها تجسد الفظائع. إنها الثقب الأسود في كل العصور. إنها وصمة عار على جبين البشرية.

ويشرفنا أننا اتخذنا موقفا إلى جانب زملائنا من جنوب أفريقيا وصوتنا لصالح التعديل. وحتى لو كان القرار قد اتُخذ بتصويت مسجل كنا سنصوت لصالحه. بيد أن ما شهدناه اليوم هو تكرار لما نراه كل يوم من أولئك الذين يرتكبون أعمال التمييز العنصري. إن نقطتهم هي النقطة الحمراء الوحيدة في سجل التصويت. ولا أرى أنهم يمارسون تمييزا لأنهم يقتلون كل من في غزة دون تمييز. إن الجميع يُقتلون في غزة جراء سياساتهم واعتداءاتهم على المدنيين.

السيد فان شالكويك (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد جنوب أفريقيا البيان الذي أدلى به ممثل الكاميرون باسم مجموعة الدول الأفريقية ونقدم هذه الملاحظات الإضافية بصفتنا الوطنية.

إن القرار 323/78 الذي اتخذناه اليوم يشكل إنجازا مهما لأنه يعترف على النحو الواجب بكون النساء والفتيات المنحدرات من أصل أفريقي يواجهن أشكالا فريدة ومركبة من التمييز. إنه يشكّل اعترافا أساسيا بتنوع أشكال التمييز وتعدد أوجهه. وتتقاطع تلك الأشكال والأوجه لينشأ عنها مجموعة فريدة من الظروف تعيشها تلك المجموعات التي تعاني من الطبيعة الحادة لهذا التمييز. وقد تمسكت جنوب أفريقيا بهذا القول لسنوات عديدة ويسعدها أن تلاحظ اعتماد هذه الإيماءة الرمزية.

إن مكافحة عدم المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات يشكلان محورا أساسيا لأهداف التنمية المستدامة وعنصرا بالغ الأهمية في المداولات بشأن ميثاق المستقبل. إن عدم المساواة بين الجنسين مسألة ممنهجة تتطلب اتخاذ إجراءات مدروسة لمعالجة الأثر المستمر للتمييز، كونها عنصرا حاسما في السعي إلى النهوض بالبشرية. وبالمثل، تشكّل مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب اعترافا بأوجه الظلم المنهجية التي تسود

المجتمع. لقد غزت العنصرية المنهجية مجتمعاتنا وشهدنا السلطات ترتكب أفعالا عنصرية ضد أشخاص من مختلف الأعراق، بدءا من العنف الذي تمارسه الشرطة وصولا إلى إمكانية الحصول على فرص التعليم وحتى قرارات التخطيط الحضري والدعم المالي. إن الاعتراف بالعنصرية المؤسسية داخل مجتمعاتنا يشكل خطوة أخرى يمكن أن تتخذها الدول للتصدي للعنصرية داخل مجتمعاتنا. ومع ذلك، لا تزال الآفة مستمرة.

ولذلك فإن الاعتراف بالتقاء هذين الظلمين المتعمدين من خلال تأسيس يوم تذكاري يشكل معلما مهما. وقد سعت جنوب أفريقيا إلى المشاركة في تقديم القرار، لكننا لم نتمكن من ذلك لسبب بسيط هو أن القرار الذي أعلن تأسيس اليوم التذكاري لم يحقق الاعتراف الواجب بالخطة الرئيسية العالمية لمكافحة العنصرية، ألا وهي إعلان وبرنامج عمل ديربان. لقد وُضع إعلان وبرنامج عمل ديربان منذ أكثر من 20 عاما وهما الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى. ولذلك رأت جنوب أفريقيا أن حذف إعلان وبرنامج عمل ديربان من النص قد قوض روح القرار وهدفه.

يركز إعلان وبرنامج عمل ديربان بقوة على التقاطع بين الأعراق وأنواع الجنس، مع الاعتراف بأن النساء المنحدرات من أصل أفريقي يواجهن أشكالا فريدة ومركبة من التمييز. ويدعو إعلان وبرنامج عمل ديربان إلى اتخاذ إجراءات محددة الأهداف للتصدي لتلك التحديات وتعزيز المساواة وتمكين النساء المنحدرات من أصل أفريقي من المشاركة الكاملة في جميع جوانب المجتمع. ويظل إعلان وبرنامج عمل ديربان يشكّلان وثيقة بالغة الأهمية لتوجيه الجهود العالمية في مكافحة العنصرية وتعزيز حقوق النساء المنحدرات من أصل أفريقي.

لا يزال استمرار إضفاء الطابع العنصري على جدول الأعمال العالمي يرافقنا اليوم، ومن المهم الآن أكثر من أي وقت مضى أن نعمل بشكل جماعي لمعالجة المشاكل المتعددة والمتداخلة التي يواجهها العالم. لقد حان الوقت لأن يتخذ العالم إجراء بشأن عدم المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، علاوة على العنصرية والتمييز العنصري، وذلك باستخدام جميع الأطر الدولية المتفق عليها المتاحة لنا. إننا بحاجة إلى تعميم المنظور الجنساني والسعي إلى وضع جدول أعمال مناهض للعنصرية، وأن يكون إعلان ومنهاج عمل بيجين وإعلان وبرنامج عمل ديربان في صميم جهودنا، وذلك من خلال قواسمها المشتركة وتقاطعاتها.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند 69 من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند 7 من جدول الأعمال (*تابع*)

تنظيم الأعمال وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى مشروع المقرر A/78/L.102، المعمم في إطار البند الفرعي (ج) من البند 75 من جدول الأعمال، المعنون "اتفاق مُبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام".

يذكر الأعضاء أن الجمعية اختتمت نظرها في البند الفرعي (ج) من البند 75 من جدول الأعمال في جلستها العامة الثالثة والسبعين المعقودة في 24 نيسان/أبريل 2023. ولكي تبت الجمعية في مشروع المقرر لا بد من إعادة فتح باب النظر في البند الفرعي (ج) من البند 75 من جدول الأعمال.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إعادة فتح باب النظر في البند الفرعي (ج) من البند 75 من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند 75 من جدول الأعمال (*تابع*)

المحيطات وقانون البحار

(ج) اتفاق مُبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن

حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام

مشروع المقرر (A/78/L.102)

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بليز ليعرض مشروع المقرر A/78/L.102.

السيد فولر (بليز) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني باسم أستراليا وبلدي، بليز، أن أعرض مشروع المقرر A/78/L.102، المعنون "اتفاق مبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام".

وعملا بالقرار 272/78، الذي أنشئت بموجبه اللجنة التحضيرية لبدء نفاذ هذا الاتفاق، وبغية التحضير لعقد الاجتماع الأول لمؤتمر الأطراف في الاتفاق، عُقد اجتماع تنظيمي للجنة في الفترة من 24 إلى 26 حزيران/يونيه.

وقد تم خلال الاجتماع تشكيل المكتب وانتُخب رئيسان مشاركان من أستراليا وبليز. واتخذت اللجنة التحضيرية قرارات بشأن مسائل تنظيمية وردت في البيان الذي ألقته الرئيسة المشاركة في ختام الاجتماع والذي قُدم بوصفه الوثيقة A/AC.296/2024/4. وتشمل تلك القرارات قرار اللجنة أن تجتمع في دورتين خلال عام 2025 وفي دورة واحدة على الأقل خلال النصف الأول من عام 2026، مع توفير كامل خدمات المؤتمرات طوال مدة انعقاد تلك الدورات الموضوعية.

وينفذ مشروع المقرر المعروض على الجمعية اليوم نتائج الاجتماع التنظيمي للجنة التحضيرية. وهو عبارة عن إجراء بسيط يلزم اعتماده لكفالة التسهيلات والخدمات اللازمة لتواصل اللجنة التحضيرية عملها، على النحو الذي وافقت عليه اللجنة.

أولا، يطلب مشروع المقرر من الأمين العام أن يعقد الدورتين الأولى والثانية للجنة التحضيرية في الفترة من 14 إلى 25 نيسان/أبريل ومن 18 إلى 29 آب/أغسطس 2025، على التوالي، وأن يعقد دورة واحدة على الأقل لمدة 10 أيام عمل في عام 2026، في موعد يحدده بالتشاور مع الرئيسين المشاركين للجنة، مع توفير كامل خدمات المؤتمرات.

ثانيا، يطلب مشروع المقرر من الأمين العام أن يقدم مقترحات في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025 من أجل تعزيز قدرة شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار التابعة لمكتب الشؤون القانونية في الأمانة العامة على مواصلة تزويد اللجنة التحضيرية بالمساعدة اللازمة لأداء عملها.

يكتسي اعتماد مشروع المقرر هذا أهمية أساسية لبدء عمل اللجنة التحضيرية. ولذلك ندعو جميع الدول الأعضاء إلى تأييد مشروع المقرر.

وختاما، ترحب بليز وأستراليا بما تتلقياه من دعم من كافة الوفود فيما تعملان على تنفيذ ولاية اللجنة بفعالية، ونعرب عن تقديرنا لذلك.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): نشرع الآن في النظر في مشروع المقرر A/78/L.102.

أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي بهذا البيان الشفوي في سياق المادة 153 من النظام الداخلي للجمعية العامة، وقد وُزع على الدول الأعضاء.

بموجب أحكام مشروع المقرر، تطلب الجمعية العامة من الأمين العام أن يدعو إلى عقد الدورتين الأولى والثانية للجنة التحضيرية في الفترة من 14 إلى 25 نيسان/أبريل ومن 18 إلى 29 آب/أغسطس 2025، على التوالي، وأن يعقد دورة واحدة على الأقل مدتها 10 أيام عمل في عام 2026 في مواعيد تحدد بالتشاور مع الرئيسين المشاركين، مع توفير كامل خدمات المؤتمرات، بما في ذلك الوثائق، وتوفير ما يلزم للاجتماعات الموازية والعمل الإضافي، والبث الشبكي، والتغطية الصحفية وتغطية الاجتماعات، طوال مدة انعقاد الدورات الموضوعية؛ وتطلب أيضا من الأمين العام أن يقدم مقترحات في

سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025 من أجل تعزيز قدرة شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار التابعة لمكتب الشؤون القانونية في الأمانة العامة على مواصلة تزويد اللجنة التحضيرية، بما في ذلك أي أعمال قد يعقدها الرئيسان المشاركان فيما بين الدورات، بالمساعدة اللازمة لأداء عملها، بما في ذلك خدمات الاجتماعات والأمانة وتوفير المعلومات الأساسية اللازمة والوثائق ذات الصلة.

وسيشكّل الطلب الوارد في مشروع المقرر إضافة إلى عبء العمل الملقى على عاتق كل من إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات ومكتب الشؤون القانونية وإدارة التواصل العالمي وإدارة الدعم العملياتي ومكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإدارة شؤون السلامة والأمن. وفي هذه المرحلة، تشير التقديرات إلى أن الآثار المترتبة في الميزانية السنوية لعام 2025 ستتراوح بين 1,8 مليون دولار و 2,2 مليون دولار بينما ستتراوح بين 1,4 مليون دولار و 1,7 مليون دولار في عام 2026. وستغطي الآثار المترتبة في الميزانية الموارد المتعلقة بالوظائف والموارد غير المتعلقة بالوظائف التي ستكون مطلوبة إلى أن يحين الوقت الذي تبدأ فيه الأمانة التي ستُنشأ بموجب المادة 50 من الاتفاق المُبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام، في أداء مهامها.

وفيما يتعلق بطلب تخصيص اعتمادات لساعات العمل الإضافي على النحو المبين في المقرر A/78/L.102، تمشيا مع مقرر لجنة المؤتمرات الذي أقرته الجمعية العامة في الفقرة 1 من مرفق القرار 242/56 "ينبغي أن تعقد الاجتماعات عادة خلال ساعات الاجتماعات المعتادة، أي من الساعة 10/00 إلى الساعة 13/00 ومن الساعة 15/00 إلى الساعة 18/00". وبناءً على ذلك، تود الأمانة العامة أن تبلغ الجمعية أنه عند النظر في استحقاقات المؤتمرات للهيئات المدرجة اجتماعاتها في الجدول الزمني المقرر، ينبغي إدراج ساعات الاجتماعات المعتادة فحسب. وتنظر الأمانة العامة في ترتيبات تقديم الخدمات، بما في ذلك الترجمة الشفوية، خارج ساعات العمل المعتادة في كل حالة على حدة حسب القدرات والتمويل.

وإذا اعتمدت الجمعية العامة مشروع المقرر، سيُقدم تقرير تقديري منقح لتنظر فيه الجمعية العامة عن طريق اللجنة الخامسة خلال الجزء الرئيسي من دورتها التاسعة والسبعين، والذي يتضمن تفاصيل الاحتياجات التي سيطلب لها اعتماد إضافي لعام 2025. وستعرض الاحتياجات لعام 2026 وما بعده في الميزانيات البرنامجية المقترحة لكي تنظر فيها الجمعية العامة في السنوات المعنية.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن أعطي الكلمة لتعليلات التصويت قبل التصويت، أود أن أذكّر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر مدتها على 10 دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيدة أنتونوفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): إن موقف الاتحاد الروسي فيما يتعلق بالاتفاق المبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام معروف جيدا ولم يتغير. ولا يعتزم بلدنا المشاركة في ذلك الصك، حيث إن أحكامه تتعارض مع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 واتفاق تنفيذ اتفاقية قانون البحار لعام 1995 بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، وتتعدى على اختصاص ونطاق مسؤولية المنظمات الدولية الإقليمية والقطاعية القائمة، بما في ذلك مصائد الأسماك الإقليمية. وتسعى الوثيقة إلى إنشاء هيكل هرمي من خلال وضع المنظمات الحكومية الدولية المختصة القائمة في مكانة ثانوية. وسنعارض بحزم أي محاولات من هذا القبيل.

وبالإضافة إلى ذلك، فشلت مهمة إيجاد توازن عادل بين الحفظ والاستخدام المستدام أثناء وضع اتفاقية التنوع البيولوجي البحري فشلا تاما. فهو ينص على إمكانية إنشاء مناطق بحرية محمية في محيطات العالم بقرارات من هيئة سياسية – مؤتمر للأطراف بمعزل عن البيانات العلمية الحقيقية وفهم خصوصيات مناطق معينة. ومخطط العمل هذا غير مناسب سوى لغرض واحد – هو محاولة تقسيم أعالي البحار إلى مناطق نفوذ للدول المتقدمة وتكتلاتها. وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد أننا

لن نسمح بفرض قيود على الحقوق والحريات المشروعة تماما التي تتمتع بها الدول على أساس اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982.

وبالعودة إلى مسألة المقرر قيد النظر اليوم، فإنه يستند إلى القرار 272/78. وقد اتضحت لنا الفكرة الرئيسية لمقدمي ذلك القرار على الفور، والتي تتمثل في عزل الدول التي لم توقع على اتفاقية التنوع البيولوجي البحري عن عملية صنع القرار داخل اللجنة التحضيرية. ونحن نعارض بشكل قاطع مثل هذه النهج، مؤكدين على أن العمليات التي تتم تحت رعاية الجمعية العامة يجب أن تكون شاملة وتضمن حقوقا متساوية لجميع أعضاء المنظمة العالمية. إن إنشاء أندية المصالح المغلقة ليس بأي حال من الأحوال ممارسة ينبغي دعمها في منظمتنا العالمية؛ ولا تحمل أي شيئا مشتركا مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ. وأشير إلى أن مقدمي القرار 272/78 أكدوا لنا أنه سيتم ضمان وجود آلية شاملة وشفافة لصنع القرار وكفالة أن يتم الانتهاء من العملية التحضيرية قبل التاريخ المحدد في القرار، أي 20 أيلول/سبتمبر 2025. ويمكن للجميع الآن أن يروا أن كل تلك التأكيدات والوعود كانت حقا تستحق.

ووفقا لمشروع المقرر A/78/L.102، الذي هو قيد النظر اليوم، تخطط اللجنة التحضيرية لبدء عملها في عام 2025. وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن تستمر حتى عام 2026 على الأقل. وبناء على ذلك، ومع مراعاة أحكام الفقرة 8 من القرار 272/78، ستتحول اللجنة بعد 20 أيلول/سبتمبر 2025، كما افترضنا، إلى ناد مغلق لأولئك الذين وقعوا على الاتفاقية، كحد أدنى. وسيعهد بجميع الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة في تلك الهيئة الاضطلاع بدور التابع. ولا يمكننا دعم مثل هذه النهج التي تتعارض بشكل مباشر مع مبادئ الطابع العالمي والمساواة في السيادة التي تقوم عليها المنظمة العالمية.

وفي ضوء ما سبق، نطلب طرح مشروع القرار للتصويت. وسنصوت ضده وندعو أعضاء الأمم المتحدة الآخرين إلى أن يحذو حذونا. ونؤكد من جديد أن الاتحاد الروسي يرفض اعتبار اللجنة التحضيرية هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة.

السيدة فيتاي (هنغاريا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام، وهي مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وألبانيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا والبوسنة والهرسك وجورجيا، وكذلك موناكو.

يثني الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء على أستراليا وبليز لاقتراحهما مشروع المقرر الوارد في الوثيقة A/78/L.102.

ولطالما كنا وسنظل داعمين ثابتين للعملية الرامية إلى سرعة دخول الاتفاقية حيز النفاذ والتنفيذ الفعال للاتفاق المبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام (اتفاقية التنوع البيولوجي البحري). إنها أولوية بالنسبة للاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. وتعد اللجنة التحضيرية جزءا أساسيا من تلك العملية. إن مشروع المقرر المعروض علينا اليوم له هدف بسيط – وهو السماح بتنظيم الاجتماعات المقبلة للجنة التحضيرية وفقا للقرارات التي تم التوصل إليها في الاجتماع التنظيمي للجنة الذي عقد في الفترة من 24 إلى 26 حزيران/يونيه. إنها مجرد خطوة إجرائية تجسد الاتفاق المشترك الذي توصلنا إليه قبل شهر ونصف فقط. ويجب أن يكون أمرا لا جدال فيه. ولهذا السبب، فإننا ندعمه بقوة وندعو جميع الدول إلى التصويت لصالحه. وفي الوقت نفسه، نشعر بخيبة أمل لقيام أحد الوفود بالدعوة إلى إجراء تصويت عليه بهدف واضح هو تعطيل جهودنا المشتركة.

ويود الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء اغتنام هذه الفرصة لتهنئة نائبة الممثل الدائم لبليز لدى الأمم المتحدة، السيدة جانين كوي – فيلسون، وكبير المستشارين والأمين العام المساعد الأول في وزارة الشؤون الخارجية والتجارة في أستراليا، السيد آدم مكارثي، على انتخابهما رئيسين مشاركين للجنة التحضيرية. وهما يحظيان بكامل دعمنا وثقتنا في قدرتهما على توجيهنا في العمل الذي ينتظرنا – المتمثل في إدارة أكثر استدامة للمحيطات ومواردها في الوقت الحاضر وعلى المدى الطويل، ومعالجة فقدان التنوع البيولوجي والتدهور البيئي،

وعلى نطاق أوسع، معركتنا ضد تغير المناخ. ويعد اعتماد القرار بأكبر أغلبية ممكنة اليوم خطوة ضرورية في هذا الاتجاه.

السيدة فايا (تونغا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن أعضاء منتدى جزر المحيط الهادئ ذات الحضور في الأمم المتحدة، وهم أستراليا، وبابوا غينيا الجديدة، وبالاو، وتوفالو، وجزر سليمان، وجزر مارشال، وساموا، وفانواتو، وفيجي، وكيريباس، وولايات ميكرونيزيا الموحدة، وناورو ونيوزيلندا، وبلدي، تونغا. ونعرب عن تقديرنا للتوجيه والدعم الذي تقدمه جزر كوك بصفتها رئيسة منتدى جزر المحيط الهادئ.

في البداية، نشكر أستراليا وبليز على عرض مشروع المقرر A/78/L.102 على الجمعية العامة. وتشيد مجموعة منتدى جزر المحيط الهادئ بقيادة الرئيس المشارك في الاجتماع التنظيمي الذي عُقد في حزيران/يونيه، وتؤيد ضمان الاستماع لجميع الأصوات في هذه العملية.

وبالنظر إلى أن الاتفاق المبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام يعترف بالصلة الخاصة التي تربطنا بمحيطنا ويدعمها، فإن دخوله حيز النفاذ وتنفيذه لاحقا أمر بالغ الأهمية بالنسبة لنا. وسيساعد ذلك على حماية صحة منطقتنا الزرقاء من المحيط الهادئ للأجيال القادمة. وبناء على ذلك، نحن ملتزمون بالبناء على هذا الزخم، مع الإشارة إلى أن اللجنة التحضيرية لها دور بالغ الأهمية في مرحلة بداية تلك المعاهدة العالمية التاريخية. إن الدور المتكامل الذي تقوم به اللجنة في الإعداد لبدء نفاذ الاتفاقية ولعقد الاجتماع الأول لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية يستحق دعمنا الثابت.

ونقدر حقيقة أن اللجنة التحضيرية، في اجتماعها التنظيمي، فوضت الرئيسين المشاركين، بالتشاور مع المكتب، النظر في أساليب عمل فعالة لإحراز تقدم في عمل اللجنة، بما في ذلك فيما بين الدورات. كما طلبت من الرئيسين المشاركين النظر في الاحتياجات التي تخص الوثائق للدورات الموضوعية للجنة، بدعم من الأمانة العامة. ولن يتسنى تحقيق ذلك إلا بتوفير ما يكفي من الموارد لشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار التابعة لمكتب الشؤون القانونية، وهو ما يتناوله مشروع المقرر.

وننوه بالجهود الإقليمية الرامية إلى التشجيع على التصديق المبكر على الاتفاقية وإعداد الدول من أجل التنفيذ الفعال للاتفاقية، بما في ذلك حلقة العمل الإقليمية التي عقدت مؤخرا في سوفا لمنطقة جزر المحيط الهادئ، بالتعاون مع مكتب مفوض المحيط الهادئ.

ولهذه الأسباب، ستصوت المجموعة لصالح مشروع المقرر الذي يجسد النتائج التوافقية للاجتماع التنظيمي.

السيدة ويليامز (سانت كيتس ونيفيس) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية. ونؤكد من جديد على وجهة نظرنا المدروسة بأن الاتفاق المُبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام يوفر فرصة موثوقة لتحقيق الاستخدام العادل والمنصف لمحيطاتنا.

ولذلك، تؤكد الجماعة الكاريبية تأييدها بالإجماع لمشروع المقرر A/78/L.102، الذي يتماشى مع المقررات التي اتخذتها اللجنة التحضيرية لاتفاقية حفظ التنوع البيولوجي في اجتماعها التنظيمي في حزيران/يونيه. كما تود الجماعة الكاريبية أن تشكر بليز وأستراليا، الرئيسين المشاركين، على جهودهما. وفي حين أن هذه الخطوة إجرائية بطبيعتها، إلا أنها خطوة أساسية للجنة لبدء عملها وفقا لولايتها والقيام بذلك مع وجود الدعم اللازم من أمانة لديها ما يكفي من الموارد. لذلك، نرحب بالوثيقة A/78/L.102 وسنصوت مؤيدين لها.

وتعتزم الجماعة الكاريبية المشاركة بنشاط وبصورة بناءة في العمل الإضافي للجنة خلال استعدادها لبدء نفاذ الاتفاق وعقد الاجتماع الأول لمؤتمر الأطراف. ونشجع بقوة على تقديم مساهمات إضافية

مستدامة إلى صندوق التبرعات الاستئماني بغرض مساعدة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، على حضور اجتماعات اللجنة.

وأخيرا، ستواصل الجماعة الكاريبية أيضا إذكاء الوعي باتفاقية حفظ التنوع البيولوجي في جميع دوائرها، بهدف الترويج للتوقيع والتصديق عليها. ونتطلع إلى طرح سلسلة من المشاركات على المستوى الإقليمي، ونأمل أن يتكرر بذل جهودنا على مستوى العالم. ولا يمكن تحقيق الطموح العالمي في الحفاظ على موارد المحيطات واستخدامها على نحو مستدام في الوقت نفسه إلا بتنفيذ الاتفاق على المستوى العالمي. وستعمل الجماعة الكاريبية مع الجميع لضمان أن يعود التنفيذ بالنفع على المصالح العادلة للأجيال الحالية والمستقبلية.

السيد لوتيرو (ساموا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن أعضاء تحالف الدول الجزرية الصغيرة، وهي الدول الجزرية الصغيرة النامية الـ 39 التي ترتبط سبل عيشها واقتصاداتها وثقافتها ارتباطا وثيقا بالمحيط.

ونبدأ بتوجيه الشكر إلى الرئيسين المشاركين للجنة التحضيرية، أستراليا وبليز، على المقرر A/78/L.102، ونشكر السفيرة كوي – فيلسون ممثلة بليز على إدارتها القديرة للاجتماع التنظيمي في حزيران/يونيه. ونشجع الرئيسين المشاركين على مواصلة التشاور على نطاق واسع وضمان سماع جميع الأصوات ونحن نمضي قدما في اللجنة التحضيرية.

إن بدء نفاذ الاتفاق المُبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام وتنفيذه لاحقا يكتسي أهمية بالغة لحماية محيطاتنا والاستفادة من مواردها بشكل مستدام وعادل. ويجب أن نزيد من زخم عمليات التصديق ووتيرتها لضمان بلوغ الحد الأدنى دون تأخير. وبكل تأكيد، تقوم الدول الجزرية الصغيرة النامية بدورها؛ فستة من أصل ثمانية تصديقات حتى الآن من الدول الجزرية الصغيرة النامية.

وللاستفادة من هذا الزخم، وبالنظر إلى أن مشروع المقرر يستند إلى نتائج الاجتماع التنظيمي الذي لم يلقَ أي اعتراض، فإننا سنصوت لصالح المقرر. ولا يمكننا أن نضيع أي وقت في التحضير لبدء النفاذ. ونشجع الآخرين بقوة على إرسال هذه الإشارة الإيجابية أيضا من أجل اتفاقنا الجديد. ونقدر حقيقة وجود جهود إقليمية تبذل بالفعل لتشجيع التصديق المبكر على الاتفاق وإعداد الدول لتنفيذه بشكل فعال. ونشجع مثل هذه الجهود في جميع المناطق.

وأخيرا، نشجع شركاءنا على تقديم الدعم لضمان أن تكون جميع الدول، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية، قادرة على المشاركة في الاجتماعات المقبلة. وعلى نحو ما تعلمنا من نصف قرن من المفاوضات المتعلقة بالمحيطات، فإن الاتفاقات تُنفذ بفعالية أكبر عندما تشارك جميع الدول المهتمة في وضعها.

السيدة ويلز (فانواتو) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان تعليلا للتصويت بالنيابة عن الأربعة عشر عضوا من الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ.

نؤيد البيانين اللذين أدلى بهما ممثل ساموا، بالنيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة، وممثل تونغا، بالنيابة عن منتدى جزر المحيط الهادئ.

وتود الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ أولا أن تهنئ الرئيسين المشاركين، بليز وأستراليا، وخاصة السفير كوي – فيلسون، على عملهما المتميز وتفانيهما خلال اللجنة التحضيرية وعلى مشروع المقرر A/78/L.102، المعروض على الجمعية العامة والذي أسهمنا فيه جميعا بطريقة أو بأخرى. ونشجع على إجراء مشاورات مستمرة لضمان أن يكون لجميع المناطق صوت مسموع بينما نعمل من أجل اللجنة التحضيرية لبدء نفاذ الاتفاق المُبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام.

ولطالما شاركت الدول الجزرية الصغيرة النامية بنشاط في المفاوضات، وسنواصل المشاركة على نحو فعال في العمل الذي

يُضطلع به في إطار الاتفاق، حيث إن ذلك من أولوياتنا كمنطقة من أجل حماية موانا ومواردها. ونعتقد أن منطقتنا قد أكدت التزامها حيث كان أحد أعضائها أول من صدق على الاتفاقية. أما البقية فيعملون بجد في هذا الاتجاه للحفاظ على زخم التفاني في العمل.

إن مشروع المقرر يستند إلى نتائج الاجتماع التنظيمي، وعلى هذا النحو، ستصوت الدول الجزرية الصغيرة النامية لصالحه. ونشجع جميع الوفود الأخرى على أن تحذو حذونا، لأننا نعتقد أن التبكير في اعتماده سيسمح للمنطقة بالتخطيط بشكل أفضل لمشاركتنا.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع المقرر A/78/L.102، المعنون "اتفاق مُبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام".

طُلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إريتريا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أنتيغوا وبربودا، أندورا، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوغندا، أوكرانيا، جمهورية إيران الإسلامية، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، باكستان، بالاو، البحرين، البرازيل، بربادوس، البرتغال، بروني دار السلام، بلجيكا، بلغاريا، بليز، بنما، بوتسوانا، البوسنة والهرسك، بولندا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركيا، ترينيداد وتوباغو، تشاد، تشيكيا، توغو، توفالو، تونس، تونغا، تيمور – ليشتي، جامايكا، الجبل الأسود، الجزائر، جزر البهاما، جزر سليمان، جزر القمر، جزر مارشال، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، جورجيا، جيبوتي، الدانمرك، رومانيا، زامبيا، ساموا، سان مارينو، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السنغال، سورينام، السويد، سويسرا، سيشيل، شيلي، صربيا، الصين، العراق، عمان، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، فانواتو، فرنسا، الفلبين، فنلندا، فيجي، فييت نام، قبرص، قطر، كابو فيردي، كرواتيا، كندا، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكويت، كيريباس، كينيا، لاتفيا، لبنان، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، ماليزيا، مصر، المغرب، مقدونيا الشمالية، المكسيك، ملديف، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، موناكو، ميانمار، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، ناميبيا، ناورو، النرويج، النمسا، نيبال، نيجيريا، نيوزيلندا، الهند، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليمن، اليونان

المعارضون:

الاتحاد الروسي، الجمهورية العربية السورية

الممتنعون عن التصويت:

زمبابوي

اعتُمد مشروع المقرر A/78/L.102 بأغلبية 146 صوتا مقابل صوتين، مع امتناع عضو واحد عن التصويت (المقرر 560/78).

[بعد ذلك، أبلغ وفد بيلاروس الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيدا].

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن أعطي الكلمة للإدلاء بالبيانات تعليلا للتصويت بعد التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر مدتها على 10 دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد لاغاتي (بلجيكا) (*تكلم بالإنكليزية*): ترحب بلجيكا باعتماد المقرر 560/78، بشأن الاتفاق المبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة

لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام (اتفاق التنوع البيولوجي البحري). إنها خطوة هامة نحو تنفيذ الاتفاقية. ونشكر الميسرين المشاركين، أستراليا وجارتي بليز، وكذلك شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، على عملهم في الدفع قدما بهذا الملف.

وتود بلجيكا أن تغتنم هذه الفرصة للإدلاء بثلاثة تعليقات بسيطة فيما يتعلق بمضمون المقرر والعمل المقبل للجنة التحضيرية.

أولا، نرحب بقرار إجراء مناقشات خلال اللجنة التحضيرية في مجموعة مخصصة لآلية تبادل المعلومات. والواقع أن آلية تبادل المعلومات ستكون العنصر المحوري في اتفاقية حفظ التنوع البيولوجي البحري ومن الأهمية بمكان أن تعمل بسلاسة منذ لحظة دخول الاتفاقية حيز النفاذ.

ثانيا، ننظر بإيجابية إلى الطبيعة الشاملة للجنة التحضيرية. وسيعمل قرار إمكانية عقد اجتماعات موازية مع توفير خدمات المؤتمرات الكاملة، بما في ذلك الوثائق وساعات العمل الإضافي، على إتاحة إجراء مناقشات مفيدة مع مراعاة القيود التي تواجهها الوفود الأصغر حجما. فالمحيطات مشاعات عالمية، وبالتالي من الضروري أن تكون جميع الدول قادرة على أن يكون لها رأي في كيفية إدارتها.

وأخيرا، وبما أن بلجيكا قد تقدمت بترشيح بروكسل لاستضافة الأمانة المستقبلية لاتفاقية حفظ التنوع البيولوجي البحري، فإننا سنشارك بشكل بناء في المناقشات حول ترتيبات عمل الأمانة. وعلى الرغم من ساحلها المتواضع، تتمتع بلجيكا بسجل ممتاز في مجال الدفاع عن المحيطات، فضلا عن خبرتها البحرية القوية، بما في ذلك دورها الرائد في التخطيط البحري الخاص والشحن الأخضر. وحوالي 37 في المائة من مياهنا مشمولة بالحماية بالفعل اليوم. وستوفر مراكز البحوث البحرية لدينا، وكذلك المؤسسات الدولية التي تتخذ من بروكسل مقرا لها، خبرة مفيدة في استضافة البيانات وبناء القدرات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن كون بروكسل واحدة من أهم المراكز الدبلوماسية في العالم وأكثرها ترابطا يجعلها خيارا فعالا من حيث التكلفة وسهولة الوصول إليه، كما أنها على دراية جيدة بالامتيازات والحصانات والجوانب العملية اللازمة للسماح للأمانة العامة المستقبلية بأن تكون فعالة منذ اليوم الأول.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (ج) من البند 75 من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند 115 من جدول الأعمال (*تابع*)

تعيينات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وتعيينات أخرى

(ز) تعيين أعضاء مجلس إدارة إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): يذكر الأعضاء أنه لا يزال هناك شاغران من دول آسيا والمحيط الهادئ وشاغر واحد من دول أوروبا الشرقية يتعين ملؤها لفترة عضوية تبدأ من تاريخ التعيين وتنتهي في 20 آذار/مارس 2026. وفي هذا الصدد، تلقت الأمانة العامة ترشيح الهند.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في تعيين الهند عضوا في مجلس الإطار العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة لفترة تبدأ في 13 آب/أغسطس 2024 وتنتهي في 20 آذار/مارس 2026؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): يُذكّر الأعضاء بأنه لا يزال يتعين ملء الشاغرين التاليين لفترة عضوية تبدأ من تاريخ التعيين وتنتهي في 20 آذار/مارس 2026: عضو واحد من دول آسيا والمحيط الهادئ وعضو واحد من دول أوروبا الشرقية. وستكون الجمعية العامة في وضع يمكنها من البت في تلك الشواغر بمجرد أن تتلقى الأمانة العامة الترشيحات.

وبذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (ز) من البند 115 من جدول الأعمال.

البند 119 من جدول الأعمال

تنفيذ قرارات الأمم المتحدة

مشروع القرار (A/78/L.104/Rev.1)

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل شيلي ليعرض مشروع القرار A/78/L.104/Rev.1.

السيد غاريدو ميلو (شيلي) (*تكلم بالإسبانية*): يشرفني أن أتولى عرض مشروع القرار A/78/L.104/Rev.1، المعنون "النظر في المقرر 1/14 للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة، المعنون "توصيات بشأن تحديد الثغرات المحتملة في مجال حماية حقوق الإنسان الواجبة لكبار السن وأفضل السبل لسدها""، بالنيابة عن الفريق الأساسي المؤلف من الأرجنتين، وألمانيا، وأوروغواي، وتركيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والفلبين، وكندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنمسا وبلدي، شيلي.

يقدم الفريق الأساسي مشروع القرار احتفالا بنجاح غير مسبوق. ففي أيار/مايو، وللمرة الأولى منذ 14 عاما، اعتمد الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة قرارا – القرار 1/14، بعنوان "توصيات بشأن تحديد الثغرات المحتملة في مجال حماية حقوق الإنسان الواجبة لكبار السن وأفضل السبل لسدها". وقد كان اعتماد هذا القرار علامة فارقة في ضمان حقوق كبار السن وكرامتهم ورفاههم، خاصة ونحن نعلم أن العالم يشيخ. وبحلول عام 2050، سيتضاعف عدد سكان العالم ممن تبلغ أعمارهم 60 عاما أو أكثر.

إن حماية حقوق كبار السن ليست واجبا أخلاقيا فحسب، بل وخطوة هامة في مواجهة الاتجاهات العالمية للشيخوخة، ولهذا السبب يسعى مشروع القرار إلى تقديم توصيات إلى الجمعية العامة بهدف تعزيز المناقشات المستقبلية في مجال حماية حقوق الإنسان لكبار السن وتعزيزها، تماشيا مع القرار 1/14، ولا سيما الفقرة 26، التي تقرر بموجبها

"تقديم هذه التوصيات إلى الجمعية العامة لكي تنظر فيها بغية تشجيع إجراء مزيد من المناقشات العملية بشأن الخطوات المقبلة فيما يتعلق بحماية وتعزيز حقوق الإنسان الواجبة لكبار السن".

وبالإضافة إلى اعتماد المقرر 1/14 بتوافق الآراء، تفهم مجموعتنا أن الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة قد اختتم عمله في تحديد الثغرات في حماية حقوق الإنسان لكبار السن والخيارات المتاحة بشأن أفضل السبل لسدها، عملا بالقرار 177/78. وفي هذا الصدد، يسعى مضمون مشروع القرار إلى فتح مجال للمناقشات الحكومية الدولية بشأن الخطوات المستقبلية. وتحقيقا لهذه الغاية، وبالإضافة إلى اختتام ولاية الفريق العامل المفتوح باب العضوية، يحث هيئات الأمم المتحدة الأخرى على مواصلة النظر في التوصيات ويطلب إلى رئيس الجمعية العامة عقد اجتماع رفيع المستوى لتبادل الآراء وتقاسم الخبرات وتحديد الخطوات المقبلة بشأن التحديات والفرص المتعلقة بحقوق كبار السن ورفاههم.

وقد أجرت مجموعتنا مشاورات رسمية شفافة وبناءة، ونحن على دراية بالقضايا التي أثارتها مختلف الوفود خلال تلك المشاورات غير الرسمية. وقد بذلنا كل ما في وسعنا لمراعاتها. ولذلك نقترح مشروع نص منقح نعتقد أنه يجسد على النحو الأمثل شواغل الوفود مع الحفاظ على القصد الأصلي للنص. وأود أن أعرض التنقيحات الشفوية على مشروع القرار A/78/L.104/Rev.1، وهي متاحة في البوابة الإلكترونية للوفود وتم تعميمها أمس.

(تكلم بالإنجليزية)

يستعاض عن الفقرة 1 من المنطوق بالنص التالي:

"تقرر أن الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة قد أنجز عمله، وذلك بالنظر إلى اتخاذ الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة المقرر 1/14 تمشيا مع ولايته المبينة في القرار 182/65 وجميع القرارات اللاحقة المتعلقة بمتابعة الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة،

بما في ذلك القرار 177/78 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2023، وأن تنتهي ولاية الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة في إطار بند جدول الأعمال للجنة الثالثة ‘التنمية الاجتماعية: التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة والأسرة’“.

وفي الفقرة 2 من المنطوق، ينبغي إدراج عبارة ”احترام الولاية ذات الصلة“ بعد عبارة ”هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة“.

(تكلم بالإسبانية)

ونأمل أن نتمكن من خلال تلك الإضافات من تحقيق توازن يراعي الشواغل التي أُعرب عنها والتي ستحظى بدعم الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/78/L.104/Rev.1، بصيغته المنقحة شفويا.

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة A/78/L.104/Rev.1، انضمت البلدان التالية إلى مقدميه، بصيغته المنقحة شفويا: إستونيا، ألبانيا، أوكرانيا، باراغواي، البرازيل، البرتغال، بلغاريا، البوسنة والهرسك، بيرو، الجمهورية الدومينيكية، جورجيا، سانت كيتس ونيفس، السلفادور، كابو فيردي، كولومبيا، لاتفيا، لكسمبرغ، مالطة، مقدونيا الشمالية، ميانمار.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن أعطي الكلمة للإدلاء بالبيانات تعليلاً للتصويت بعد التصويت، أود أن أذكّر الوفود بأن مدة تعليلات التصويت تقتصر على 10 دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيدة عرب بافراني (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلمت بالإنكليزية*): تولي جمهورية إيران الإسلامية أهمية كبيرة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان للمسنين وكرامتهم ورفاههم. فيما يتعلق بمشروع القرار A/78/L.104/Rev.1، الذي استغرق إعداده عدة اجتماعات صعبة في فترة زمنية قصيرة جدا، أود أن أسلّط الضوء على استياء وفد بلدي من العملية والمضمون على حد سواء، ومن الكيفية التي حاول بها الفريق الأساسي الدفع باتجاه اعتماده دون مراعاة الشواغل البالغة الأهمية للبلدان.

على الرغم من الطلبات العديدة التي قُدمت في القاعة، حاول الفريق الأساسي تجنب الكشف عن الهدف والغاية الرئيسيين من تقديم مشروع القرار. وبذلك عمم الفريق صيغاً منقحة مختلفة لمشروع النص من خلال تلقي تعليقات الوفود. وفي اللحظات الأخيرة وفي التنقيحات النهائية تبين أن الهدف الرئيسي هو إعطاء الأولوية في قرار للجمعية العامة لإحدى توصيات القرار 1/14 للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة بطريقة غير منصفة وحصرية، وكذلك إكمال عمل الفريق دون أي إشارة أخرى إلى عدم فعاليته أو عدم اكتمال نصابه أو أي تحديات أخرى واجهها في الوفاء بولايته وتعزيز حماية حقوق الإنسان لكبار السن.

من خلال مشروع القرار، فإن بعض أعضاء مجموعة الـ 77 والصين قد تعمدوا المساس بوحدة وسلامة الفريق. وقد قوضوا مبادرة مجموعة الدول السبع بشأن الشيخوخة في اللجنة الثالثة، حيث تم إنشاء الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة لأول مرة من خلال القرار السنوي للمجموعة. وكان ينبغي تقييم أي عدم رضا عن عدم فعالية عمل الفريق العامل وإنهاء عمله في المنبر المناسب له، وهو اللجنة الثالثة، ومن خلال القرار ذي الصلة، وهو قرار مجموعة الـ 77 بشأن متابعة الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة. وكان من شأن ذلك أن يتيح للجنة الثالثة أن تقرر ما إذا كان ينبغي للفريق العامل أن يواصل عمله أو يوقفه.

ونود أن نُسجِّل أن العملية برمتها تمت بطريقة متسرعة. وقد صدرت التوصيات الواردة في المقرر 1/14 الصادر عن الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة في نهاية شهر أيار/مايو. إن تقديم مشروع القرار لم يسمح للدول الأعضاء باستيعاب تلك التوصيات والتوسع فيها بطريقة عقلانية. وقد تم التفاوض على

مشروع القرار القصير هذا، بما يتضمنه من شواغل إجرائية وموضوعية عديدة، في أقل من شهر، مما حرم الوفود من فرصة طلب توضيحات وتعليمات من عواصمها في خطواته النهائية الهامة.

وكان وفد بلدي أحد الوفود التي كسرت حاجز الصمت لتوجيه انتباه الفريق الأساسي إلى شواغله بشأن العنوان والفقرتين 1 و 2. ولم تتم الاستجابة لطلبنا بأي شكل من الأشكال. ولم يُمنح لنا الوقت الكافي لمناقشة المقترح مع عواصمنا، مما يقوض الشفافية والممارسة التي نتبعها في عمليات الأمم المتحدة.

إن التعديل الشفهي والنص المنقح اللذين قُدِّما اليوم لا يعكسان بأي حال من الأحوال تعنت الفريق الأساسي أو استجابة لمطالب البلدان المعنية التي كسرت حاجز الصمت. وبصفة عامة، كانت العملية تتعارض مع روح تعددية الأطراف، حيث شهدنا عددا محدودا من أعضاء الأمم المتحدة يقررون اتخاذ قرارات نيابة عن جميع الدول الأعضاء ويتجنبون تبني نهج بناء في المرحلة الختامية.

وفي ضوء ما سبق ذكره، يحث وفد بلدي الدول الأعضاء على احترام تعددية الأطراف في شؤونها المستقبلية، وهي الروح التي تأسست عليها الأمم المتحدة وينبغي أن توجه مسارنا في المستقبل.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تبت الجمعية العامة في مشروع القرار A/78/L.104/Rev.1، المعنون "النظر في المقرر 1/14 للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة، المعنون 'توصيات بشأن تحديد الثغرات المحتملة في مجال حماية حقوق الإنسان الواجبة لكبار السن وأفضل السبل لسدها'"، بصيغته المنقحة شفويا.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/78/L.104/Rev.1، بصيغته المنقحة شفوياً؟

اعتمد مشروع القرار A/78/L.104/Rev.1، بصيغته المنقحة شفوياً (324/78).

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن أعطي الكلمة للإدلاء بالبيانات تعليلاً للتصويت بعد التصويت، أود أن أذكّر الوفود بأن مدة تعليلات التصويت تقتصر على 10 دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيدة مازايفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): انضم الاتحاد الروسي إلى توافق الآراء بشأن القرار 324/78، المعنون "النظر في المقرر 1/14 للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة، المعنون 'توصيات بشأن تحديد الثغرات المحتملة في مجال حماية حقوق الإنسان الواجبة لكبار السن وأفضل السبل لسدها'". ومع ذلك، نعتقد أنه من المهم التأكيد على أن عنوان الوثيقة نفسه مضلل فيما يتعلق بجوهر العملية التي سبقت اعتمادها. وفي الواقع لم تجتمع الجمعية العامة قط لمناقشة الخيارات المدرجة في الفقرة 25 من المقرر 1/14، ناهيك عن اتخاذ خطوات أخرى في هذا الاتجاه.

ولا يمكن اعتبار عمل الفريق العامل في إعداد التوصيات، على الرغم من التكوين المفتوح لتلك الهيئة، بديلاً عن اجتماع الهيئة التداولية الرئيسية للأمم المتحدة سواء من الناحية الإجرائية أو الواقعية. ودعونا نتذكر أن عُشر الدول الأعضاء في المنظمة العالمية فقط هي التي أبدت اهتماماً بالمشاركة في الفريق العامل طوال فترة وجوده. ويتضح ذلك، ضمن أمور أخرى، من خلال عدد الردود على الاستبيان المواضيعي المستخدم في إعداد التوصيات.

إننا نشاطر رأي المجموعة الرئيسية من المؤلفين في أن عدم اهتمام الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي بعمل تلك الهيئة قد أعاق عملها بشكل كبير لسنوات عديدة، مما جعل من المستحيل في بعض الأحيان حتى افتتاح الجلسات بسبب عدم اكتمال النصاب القانوني. علاوة على ذلك، وكما أكدت لنا الأمانة العامة، فإن التقارير السنوية للفريق العامل لم تُقدم قط إلى الجمعية العامة للنظر فيها بسبب عدم وجود محتوى موضوعي.

ومع أخذ كل ذلك في الاعتبار، يشاطر الاتحاد الروسي الرأي القائل بأن الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة قد استنفد إمكاناته في تعزيز وحماية حقوق الإنسان لكبار السن، وأنه ينبغي إنهاء ولايته في إطار أعمال اللجنة الثالثة في الدورة التاسعة والسبعين المقبلة.

وفيما يتعلق بمواصلة النظر في المقرر 1/41 وفقا للفقرة 2 من القرار فإننا نعرب عن ثقتنا في أن الخيارات المدرجة في الفقرة 25 من التوصيات متكافئة ولها نفس القيمة، وبالتالي سيتم النظر فيها بالتزامن مع أي مناقشات لاحقة محتملة بشأن هذا الموضوع في إطار ولايات الهيئات المهتمة ذات الصلة وبنفس القدر من الاهتمام.

وفي الختام، نود أن نقول بضع كلمات عن عملية الاتفاق الحكومي الدولي بشأن القرار. نحن نحترم أولويات جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة دون استثناء. ونتفهم ونشاطر الرأي حول ضرورة حماية حقوق كبار السن ومصالحهم المشروعة. ونحن على علم بالإرادة السياسية لدى السلطات الرسمية لعدد من الدول لاستكمال هذه العملية قبل نهاية الدورة الحالية للجمعية العامة. وسنكون ممتنين لو أن القائمين على الصياغة في الفريق الأساسي راعوا في الاعتبار في المستقبل حقيقة أن الوفود في المنظمة العالمية تعمل وفق أسلوب متعدد المهام ويجب أن تولي اهتماماً متساوياً لجميع مبادرات التنمية المتنوعة والمتوازية. ولهذا فإن ظواهر مثل النشر المفاجئ للنص عن طريق إجراء الموافقة الصامتة قبل يوم واحد من الموعد النهائي المتفق عليه من قبل القائمين على الصياغة أنفسهم؛ وتحديد مدة هذا الإجراء بـ 24 ساعة، الأمر الذي لم يسمح للوفود بتلقي ردود الفعل من العواصم الواقعة في مناطق زمنية أخرى؛ وعدم وجود مرونة في مسألة تاريخ اعتماد الوثيقة هي أمور غير مقبولة. فكل هذا يقوض الثقة التي يقوم عليها العمل الدبلوماسي ويخلق أساسًا شديد الهشاشة لمزيد من التعاون المثمر.

ونعرب عن أملنا في أن تأخذ جميع الوفود أوجه القصور هذه بعين الاعتبار في المستقبل وألا تصبح جزءاً من ممارسات عملنا في المنبر الرئيسي المتعدد الأطراف.

السيدة باناكان إيل (الكاميرون) (*تكلمت بالإنكليزية*): نحن جميعا متفقون على ذلك. ينبغي إنهاء عمل الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة، ليس لأنه أكمل ولايته، كما هو مبين في القرار 324/78، ولكن لأنه على مدى السنوات الثلاث عشرة الماضية لم يكن فعالا ولم يحقق أي نتائج ملموسة باستثناء التوصيات التي اعُتمدت في وقت سابق من هذا العام. ومع ذلك لا يزال يتعين العمل على تحديد الثغرات المعيارية والتنفيذية الفعلية المعدلة بموجب القرار 182/65. وللأسف، من غير المرجح أن يفي الفريق العامل بهذه الولاية. ونحن نتفق على ذلك.

على مدى السنوات الأربع عشرة الماضية كان اهتمام الوفود بأعمال الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة مثار قلق دائم، حيث كان من الصعب دائما بلوغ النصاب القانوني. ونحن نتفق أيضًا على ذلك. ما لا نتفق عليه هو الطريقة المثلى لإنهاء هذا التفويض دون تشكيل سابقة ومع احترام الإجراءات والممارسات المعمول بها في الأمم المتحدة. ويشكل القرار سابقة من خلال السماح لمجموعة من الدول بالشروع في عملية منفصلة لإنهاء آلية لم تبدأها هي.

في حين أننا انضممنا إلى توافق الآراء بشأن القرار إلا أننا نشعر بالقلق إزاء عدة جوانب إجرائية وموضوعية.

(*تكلمت بالفرنسية*)

لقد خلق القرار في الواقع المزيد من المشاكل بدلاً من حلها. وهو يترك عددًا من الأسئلة التي طرحها وفد بلدي منذ البداية دون إجابة.

السؤال الأول هو: لماذا الشروع في اتخاذ قرار منفصل عن القرار السنوي للجنة الثالثة، التي تتناول كل عام مسألة الشيخوخة والتي أنشأت الفريق العامل؟

والسؤال الثاني هو: هل يمكن للجمعية العامة أن تنظر في وثيقة لم تُعرض عليها من الناحية الإجرائية؟ والواقع أنه إذا كان المقرر 1/14 يطلب من الجمعية العامة أن تنظر في التوصيات المعتمدة فيجب أن تُقدم إليها تلك التوصيات إما عن طريق تقرير من الأمين العام أو برسالة من رئيس الجمعية العامة يطلع فيها الدول الأعضاء على المقرر المذكور. وعلى الرغم من الجهود التي بذلها الميسر المشارك والتوضيحات التي قدمتها الأمانة العامة لم يُقدم أي رد مرضٍ على هذا الشاغل.

والسؤال الثالث هو: ماذا يعني أن تنظر الجمعية العامة في توصيات الفريق العامل؟ بالنسبة لوفد بلدي، تتمثل عملية الاستعراض

في دراسة كل توصية من توصيات الفريق العامل بالتفصيل وتحديد الإجراء الذي يجب اتخاذه. ولا تتمثل عملية الاستعراض، خلافاً للنهج الذي اعتمده الفريق الأساسي، في اختيار توصية واحدة بشكل اعتباطي وإحالتها إلى هيئة محددة لاتخاذ إجراء بشأنها.

وبعيدًا عن كل شيء آخر، يبقى السؤال التالي محورياً: لماذا هذا التسرع؟ لماذا، في الوقت الذي ستبدأ فيه اللجنة الثالثة عملها في أقل من شهرين يتم اختصار القرار المتعلق بالشيخوخة بعملية متسرعة لم تسمح بإجراء مشاورات مناسبة مع عواصمنا أو مناقشات متعمقة مع الوفود التي خرجت عن الصمت، بما فيها وفد الكاميرون. وقد أدت كل هذه الأسئلة إلى تعقيد عملية كان بإمكان الجمعية العامة أن تتجنبها بسهولة.

وبينما ينضم وفد بلدي إلى توافق الآراء، يود أن يشجع أعضاء الفريق الأساسي على إعادة الالتزام بأعلى معايير الشفافية والحوار واحترام الممارسات الراسخة التي اعتادوا عليها بشكل عام.

السيد باديا غونساليس (كوبا) (*تكلم بالإسبانية*): أيدت كوبا باستمرار عمل الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة. لقد فعلنا ذلك لأننا مقتنعون بأن كل الإرادة السياسية الممكنة ضرورية لضمان أن يتمكن كبار السن من ممارسة جميع حقوقهم والتمتع بالرفاه والاستمتاع الكامل بسنواتهم الذهبية. ولهذا أيدنا، في إطار الفريق العامل، الجهود المبذولة للتوصل إلى صك دولي واسع النطاق وملزم قانوناً لحماية حقوق كبار السن وكرامتهم ورفاههم.

وبالنسبة لبلد مثل بلدنا، الذي يتجه فيه الاتجاه الديمغرافي نحو الشيخوخة، فإن وجود مثل هذا الصك يمثل أولوية قصوى. لقد كان من حسن الحظ أن مجموعة الـ 77 والصين، وهي أكبر منتدى في الجنوب للتعاون والحوار، قادت إنشاء الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة قبل 14 عاما من خلال القرار 182/65، المعنون "متابعة الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة". وكان ذلك القرار علامة فارقة في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتعزيز المناقشات الدولية بشأن الشيخوخة من منظور شامل، مما يجعل احتياجات كبار السن ومصالحهم محور الاهتمام.

وعلى مدار 14 جلسة عمل استفادت الدول الأعضاء من المناقشات المكثفة التي دارت في الفريق، والتي ساهمت في إثارة موضوع الشيخوخة في تلك الهيئة المتعددة الأطراف في نيويورك. وقد شاركت كوبا بنشاط في تلك الجلسات وفي المفاوضات الحكومية الدولية التي اختتمت مؤخراً وأفضت إلى اتخاذ المقرر 1/14 المعنون "توصيات بشأن تحديد الثغرات المحتملة في مجال حماية حقوق الإنسان الواجبة لكبار السن وأفضل السبل لسدها"، في الدورة الرابعة عشرة للفريق في عام 2024. ويعتقد وفد بلدي أنه بينما حقق الفريق العامل نتائج إيجابية، بما في ذلك اعتماد المقرر 1/14، لا يزال ينبغي الإبقاء على وجود محفل في مقر الأمم المتحدة لمناقشة موضوع الشيخوخة من منظور شامل. لذلك نعتقد أنه من السابق لأوانه اعتبار أن الفريق قد أنهى عمله. ونلاحظ أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به لحماية حقوق إنسان كبار السن، على النحو المنصوص عليه في ولاية الفريق عملا بالقرار 182/65.

وقد شهدنا عملية مفاوضات متسرعة سعت إلى إنهاء عمل الفريق العامل دون أن تتاح الفرصة لإجراء مناقشة موضوعية ومتعمقة في إطار اللجنة الثالثة للنظر بعناية فيما إذا كانت ولايته قد نُفذت بالكامل، وبأي طريقة يمكن استكمالها في مواجهة التحديات المستقبلية لحقوق إنسان كبار السن. وكنا نتمنى أيضا أن تبادر مجموعة الـ 77 والصين بهذا التقييم، وهي الجهة الداعمة الرئيسية للعملية برمتها.

وختاما، اسمحوا لي أن أؤكد مرة أخرى التزام كوبا بمواصلة المشاركة في المناقشات الدولية حول مسألة الشيخوخة من منظور حقوق الإنسان مع التركيز على التنمية الاجتماعية التي تضمن نوعية حياة الأفضل والرفاه ورغد العيش لكبار السن.

رُفعت الجلسة الساعة 13/20.